خبراء لـ(المدى الاقتصادي): استمرار تدفق الاستيرادات إلى الأسواق المحلية يلحق ضرراً فادحاً بالصناعة الوطنية

2

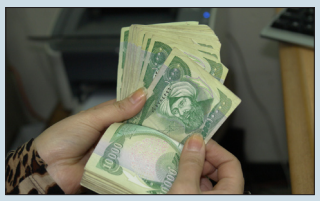

الجانب التوعوي لا يقع على عاتق الإدارة الضريبية فقط وإنما على مؤسسات أخرى

6

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2004)السنة الثامنة -الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

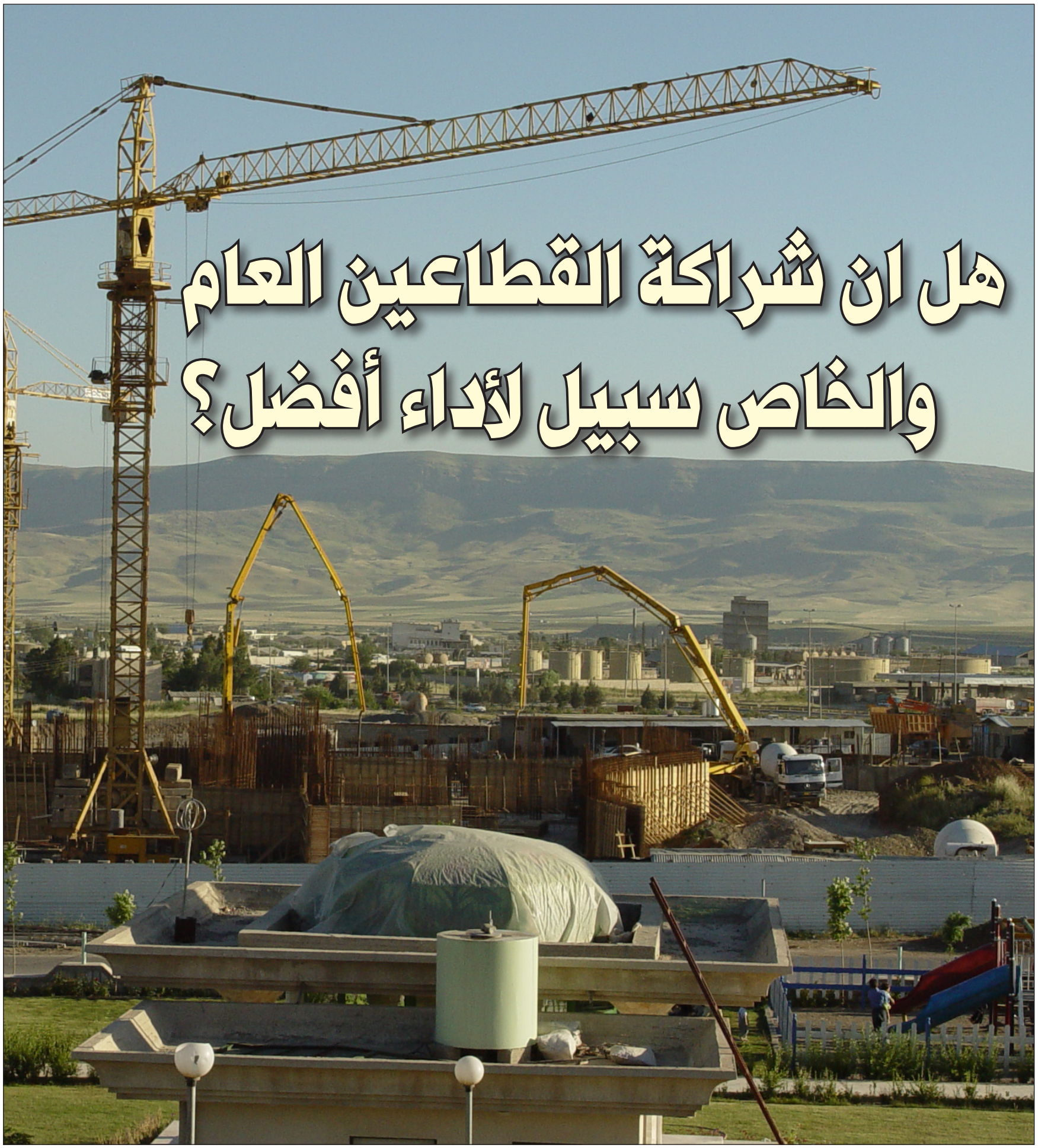

هل ان شراكة القطاعين العام والخاص سبيل لأداء أفضل؟

الاقتصادي | العدد (2004) السنة الثامنة - الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): استمرار تدفق الاستيرادات إلى الأسواق المحلية يلحق ضرراً فادحاً بالصناعة الوطنية

أكد عدد من الخبراء امتلاك الاقتصاد العراقي تنوعا كبيرا في موارده المالية الزراعية والصناعية والسياحية والنفطية برغم اقتصار الواردات المالية على القطاع النفطي فقط. وقالوا في احاديث لـ(المدى الاقتصادي) ان هذا التنوع بامكانه تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات وخلق فرص عمل كبيرة من شأنها القضاء على البطالة بجميع اشكالها. مشيرين الى ان المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في السنوات الاخيرة الماضية والتي ادت الى وجود أنماط استهلاكية لدى المواطن العراقي تعتمد على المستورد بجميع اشكاله ومنتجاته الذي تدفق بشكل كبير الى الاسواق العراقية وتراجع الصناعة المحلية بشكل كبير مما يوضح وجود مكامن لأضرار جسيمة بالصناعة الوطنية والمنتج المحلي وبالتالي الاقتصاد العراقي.

بغداد/ علي الكاتب

وقال الدكتور صفاء عبد الله استاذ الاقتصاد في كلية دجلة الجامعة ان اعتماد السوق العراقية على الاستيراد من الخارج بنسبة كبيرة ألحق ضرراً بالصناعة المحلية وبالنتيجة الاقتصاد المحلي مبيناً ان اي اقتصاد لا يمكن اعتماده على الاستيراد من الخارج وترك الصناعة الوطنية جانبا واهمال القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الانتاجية المؤثرة في اقتصاده الوطني.

واضاف ان العراق خسر بسبب اعتماد السياسات الاستيرادية الكاملة ما يقارب ١٨٠ مليار دولار من جراء الاستيرادات الخارجية خلال السنوات الماضية، كما ان الاستيرادات الخارجية هي عنصر منافس كبير للمنتجات المحلية وتحد في الوقت ذاته من اي نشاطات صناعية او زراعية او اقتصادية في البلاد، وان الاستمرار في اعتماد سياسات الاستيراد سيؤدي الى اضرار اقتصادية جسيمة منها منع قيام صناعات او منتجات زراعية محلية وما يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد العراقي.

وأشار الى ان فتح الاستيرادات الخارجية بهذا الحجم سيؤثر سلبيا على القطاع الصناعي مما يودي الى إغلاقه بشكل كامل في المستقبل، كما ينعكس سلباً على القطاع الزراعي بسبب ان كلف الانتاج الزراعي المحلي اكبر من المنتجات الزراعية المستوردة، اضافة الى الاضرار الصحية المترتبة من استهلاك المنتجات المستوردة التي لا تخضع في الغالب الى الشروط الصحية والمواصفات القياسية، وذلك لان كثيراً من تلك البضائع والسلع خاصة الغذائية والادوية منها تدخل الاسواق العراقية وهي منتهية الصلاحية او تالفة بقصد او من دون قصد.

فيما قال الخبير الاقتصادي المتخصص في السياسات التجارية والمالية بسوق العراق للاوراق المالية خضر الفياض ان خطر الاستيراد يحجم كثيرا القطاعات الصناعية والزراعية وبالتالي الاقتصاد العراقي، وادعو الحكومة الى دعم المنتجات المحلية والحد من الاستيرادات الخارجية، لانها اسهمت في غلق اعداد كبيرة من المصانع الكبيرة والمعامل الصغيرة وورش العمل الحرفية وتعرض اصحابها والعاملون فيها الى البطالة خلال السنوات الماضية، وبالتالي هي خطر لابد من مواجهته والحد منه لاسيما ان الاستيرادات الداخلة الى العراق ذات منحى استهلاكي بحت وليس صناعياً بفعل تكوين وطبيعة الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على مصدر وحيد للموارد المالية وهو القطاع النفطي، وهذا يعني اننا لسنا ضد منع الاستيرادات بشكل كامل فالكثير من الدول الصناعية الكبرى في العالم تقوم باستيراد سلع ومنتجات تحتاجها في الصناعة خاصة في ظل وجود الانفتاح الاقتصادي السائد في العالم واندماج البنية التجارية العالمية.

واضاف ان الاستيراد ليس مظاهر اقتصادية سلبية في المفاهيم الاقتصادية المتداولة بين دول العالم، إلا ان لها اضراراً على اقتصاديات بعض البلدان ومنها العراق التي تتعرض اقتصادياته التنموية الى التعثر لاسباب تتعلق بسياسة الدولة الاقتصادية او للوضع الامني المتدهور بين الحين والحين مما يؤدي الى بطء معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير والتي قد تدفع باتجاه الاستيرادات الاستهلاكية، مما يدفع التجار الى استيراد البضائع الرخيصة ومنها الصينية على وجه التحديد وهو التوجه الذي ظهر في بداية تسعينيات القرن الماضي ولحد الان.

واشار الى ان تحقيق الموازنة بين التصدير والاستيراد هو الحل الناجع للفترة المقبلة لتحقيق المنافع الاقتصادية وزيادة الانتاج وتحقيق نوع من التوازن بين الاستيرادات والسلع المصدرة وفتح آفاق واسعة امام الصناعة والزراعة المحلية وهو الحلم المنشود للاقتصاد العراقي.

وقال ان المنتجات المحلية امامها خطوات في تحسين النوعية والجودة امام السلع المستوردة المتطورة والمحدثة بشكل كبير لتحقيق متطلبات السوق المحلية والوصول الى مستوى الاكتفاء الذاتي وتطوير مستوى الصادرات والصناعة الوطنية التي تستوعب اعداداً كبيرة من العاطلين من العمل وعلى عدة مستويات، والاستغناء عن الاستيرادات بشكل كبير، ومن جهة اخرى فإن الحالة الراهنة وهيمنة الاستيرادات كان من أسبابها الفشل في سياسات التصدير وتراجع الدعم الحكومي للصادرات الوطنية وعدم العمل بقوانين التجارة العالمية الذي يحكم علاقات التبادل التجاري بين الدول العالمية.

وتابع: أما بخصوص تحسين جودة المنتج المحلي وخفض كلف إنتاجه وزيادة المنافسة في السوق مع المستورد من السلع فهي قضايا عالقة ومخاطرها كبيرة وسبل معالجتها مفقودة في وجهات نظر المنتجين والمصدرين لضبابية رؤيتهم الواضحة للقطاع الصناعي الراهن ومتطلبات حاجات السوق المحلية، خاصة ان الصناعة المحلية في جزء كبير من مراحلها تأسست لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وهذا الواقع تغير مع شيوع أجواء الانفتاح الاقتصادي والانضمام الى اتفاقيات اقتصادية تختلف كلياً عن تلك التي كانت سائدة في التعامل التجاري سابقا، وقد تكون تلك من أحد العوامل الحاسمة في تحسين واقع المنتج المحلي بأشكاله المختلفة حتى يصبح قادراً على المنافسة مع البضاعة الاجنبية المستوردة.

فيما قال الدكتور عامر لطيف استاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية ان من النتائج السلبية للانفتاح على الاستيرادات هو ارتفاع أسعار بعض السلع والمواد المستوردة مما يعد من مؤشرات خطورة المرحلة المقبلة بعد احتكار المنتجات المستوردة في السوق المحلية وارتفاع مؤشرات التضخم على نحو كبير، وتعرض الاقتصاد العراقي الى خسائر فادحة، وفي مقابل ذلك ان دعم المصدرين وتخفيف اجراءات الرسوم الجمركية واعتماد سياسات تصديرية متوازنة تقابل الاستيرادات في السوق المحلية وتقديم جميع انواع الدعم الحكومي للمنتجين المحليين وتنويع الصادرات وعدم الاقتصار على القطاع النفطي في التصدير تمهيدا للاستغناء عن الاستيرادات بشكل كبير وجعل المصدرين كشركاء في عملية التنمية الاقتصادية ومنحهم امتيازات كبيرة تفتح أمامهم آفاقاً واسعة في مجمل العملية الاقتصادية وممارسة جميع النشاطات التجارية والاقتصادية الممكنة وتحقيق الارباح والفوائد الاقتصادية المنشودة، خاصة ان القطاع الخاص يعنى بالتصدير اكثر من الاستيراد لأنه الافضل والاسرع في تحقيق الارباح المالية والذي ليس بحاجة إلى كثير من العناء، ولذلك تراهم يتضامنون مع المصنعين في عدم تخفيض الرسوم الجمركية على المواد المستوردة باعتباره من تحديات التصدير وعقباته الكبيرة.

متخصصون: زيادة مفردات البطاقة التموينية السبيل الأنجع لتأمين سلة الغذاء للمواطنين

بغداد/ المدى الاقتصادي

دعا عدد من الخبراء الاقتصاديين الى زيادة مفردات البطاقة التموينية لا تقليصها الى اربع مفردات فقط اعتمدتها وزارة التجارة في قرارها الاخير بهذا الصدد، وتبعات ذلك على المواطن وتأثيراتها على سلة الغذاء اليومية خاصة لشرائح اجتماعية تعد فقيرة او تحت مستوى الفقر في عموم المناطق والمحافظات.

وقالت الخبير الاقتصادي في منظمة الاقتصاد والتنمية كوثر عبد المجيد:على الدولة ووزارة التجارة تحديدا مهام توفير متطلبات معينة لضمان ديمومة مفردات البطاقة التموينية ومنها توفير كوادر متخصصة ومدربة وكفوءة لإدارة برنامج البطاقة التموينية من حيث التعاقد مع جهات رصينة ومعروفة والتجهيز والرقابة اثناء الاستيراد والتوزيع للمواطنين وزيادة مفردات البطاقة التموينية مع التحسين لنوعيتها، وكذلك السير قدماً في موضوع إلغاء البطاقة عن اصحاب الدخول العالية من الموظفين الحكوميين من اصحاب الدرجات الخاصة ممن تتجاوز مدخولاتهم المليون ونصف المليون دينار.

واضافت ان من المهم اشراك الغرف التجارية والصناعية في عملية انتقاء المناشئ الاجنبية المصنعة والمصدرة للمواد الغذائية الداخلة في مفردات البطاقة التموينية، وكذلك سن قوانين رادعة تجاه المخالفين من الموظفين المسؤولين عن البرنامج وكذلك وكلاء الحصة التموينية المتلاعبين بالكميات وتهريبها الى جهات اخرى، ولا بأس هنا من إشراك المجالس البلدية بعملية الرقابة والتسلم والتجهيز لمفردات البطاقة، وهو الامر الذي يحد من حالات التلاعب بالمواد وكمياتها ونوعياتها.

فيما قال الدكتور رائد الجميلي التدريسي في كلية العلوم الاقتصادية ان من المهم تشكيل دائرة معلوماتية في كل منطقة من المناطق في المحافظات تضطلع بمهام ذات اختصاص بعملها لتكون مسؤولة عن إصدار البيانات المجهزة لوزارة التجارة، فضلا عن القيام بإجراء استطلاع دوري لأراء المواطنين مختلف مستوياتهم واتجاهاتهم حيال مفردات البطاقة التموينية.

وكذلك اقامة الندوات والورش الحوارية في عموم المحافظات التي تبحث في أهمية وضمان حق الفرد والاستفادة الكاملة من البطاقة التموينية، وخصوصا بالنسبة للفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة، بهدف تسليط الضوء اكثر على البطاقة التموينية ومفرداتها ومتى بدأ العمل بها في العراق وأهميتها للشعب العراقي ودورها في تقليل آثار الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي.

واضاف ان هناك حالات كثيرة من غير الممكن حصرها تحدث بين الحين والحين عن مفردات البطاقة التموينية التي يتم توزيعها على المواطنين وحجم التقليص لمفرداتها ورداءة موادها لأسباب مختلفة، من أهمها الفساد الاداري وسوء الادارة وغيرها، فضلا عن ظاهرة الاستيراد العشوائي وعدم الاهتمام بالنوعية والمنشأ، وعدم وجود اطار قانوني او جهة قانونية واضحة تتكفل باستحصال حقوق العراق من الشركات المجهزة في حال اخلالها بالعقود والمواصفات والنوعيات المجهزة.

وأشار الى ان مخاطر إلغاء البطاقة التموينية وتأثيراتها السلبية والكارثية كبيرة على الفرد العراقي من ارتفاع اسعار المواد الغذائية وازدياد نسبة الفقر بنسبة عالية جدا، وحسب وثيقة استراتيجية تخفيف الفقر التي

هناك حالات كثيرة من غير الممكن حصرها تحدث بين الحين والحين عن مفردات البطاقة التموينية التي يتم توزيعها على المواطنين وحجم التقليص لمفرداتها ورداءة موادها لأسباب مختلفة، من أهمها الفساد الاداري وسوء الادارة وغيرها، فضلا عن ظاهرة الاستيراد العشوائي وعدم الاهتمام بالنوعية والمنشأ، وعدم وجود اطار قانوني او جهة قانونية واضحة تتكفل باستحصال حقوق العراق من الشركات المجهزة في حال اخلالها بالعقود والمواصفات والنوعيات المجهزة.

أصدرها الجهاز المركزي للاحصاء التابع الى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبالتعاون مع البنك الدولي والتي أقرها مجلس الوزراء في تشرين الثاني ٢٠٠٩، التي اكدت أن ما نسبته ٢٢,٩٪ من السكان هم تحت مستوى خط الفقر، فضلا عن وجود البطاقة التموينية واستقرار السوق في ذلك الوقت، أما في حالة إلغاء البطاقة التموينية فان الوضع سيكون أسوأ، حيث سيصبح اكثر من ٤٥٪ من الشعب العراقي تحت خط الفقر، خاصة في ظل التدهور المستمر في مستوى تقديم الخدمات وارتفاع نسب البطالة وتعطل سير العمل في الكثير من المرافق الخدمية الانتاجية وخاصة الصناعية والزراعية والسياحية وقلة نمو فرص الاستثمار وازدهاره.

وتابع: ان الحلول الممكنة لحل ازمة البطاقة التموينية هي ابقاؤها كما هي وتطويرها ورفض ابدالها بالبدل النقدي المقترح والمطالبة بتحسين مفرداتها كماً ونوعاً وتفعيل دور الرقابة في تنفيذ هذا البرنامج، خاصة انها احدى وسائل بقاء المواطن العراقي في ظل مقومات العيش الكريم اعتمادا على حقه الدستوري المتمثل في الفقرة أولا من المادة (٣٠) في الدستور العراقي والمادة (٢٥) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨.

وقالت أنفال عبد القادر من مكتب وكيل وزارة التجارة ان اهمية البطاقة التموينية للشعب العراقي من الضرورة التي توجب عدم إلغائها، خاصة أن لها اهمية كبيرة بالنسبة للمواطن العراقي ومحاولة الغائها غير صحيحة في المستقبل القريب، وانها لو تحسنت الاوضاع وارتفع مستوى الخدمات فمن الممكن التفكير في وقتها بهذا الامر ولكن ليس الآن لأن وجود البطاقة مهم في هذه الظروف، كما ان هناك مشكلة قانونية في بطاقة التجارة إذ ان الوزارة لا تلزم المتعاقد بنوعية المادة على سبيل المثال في حال لو كانت الوزارة متعاقدة على نوع ما من منشأ معين والمتعاقد جاء بنوعية اخرى، حيث لا تلزم المتعاقد بإعادته بل تقوم بأخذه مع إنقاص سعره، هذه واحدة من حالات الفساد الموجود في الوزارة لرداءة المواد التي يتم استيرادها.

فيما قال نورس عبد الله مدير منظمة النور لحقوق الانسان ان المشكلة تكمن في الفساد الاداري والمالي في الدوائر المعنية بتوزيع الحصة التموينية والتي أعلنت من مصادرها الرسمية عن تشخيص لحالات من الفساد المالي والاداري، الامر الذي جعلها تقوم بإحالة جميع الامور التي تتعلق بالبطاقة التموينية الى منظمة الامم المتحدة، أي ان ملاكات الوزارة العالمة في اعمال عدة من التجهيز والتوزيع وجميع الامور التي تتعلق بإيصال المفردات الى المواطن تشوبها ملامح الفساد.

الاقتصادي | العدد (2004) السنة الثامنة -الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

مدير عام شركة آشور للمقاولات الإنشائية لـ(المدى الاقتصادي):

الشراكة بين القطاعين العام والخاص سبيل لأداء أفضل

تضطلع شركة اشور العامة للمقاولات الانشائية احدى تشكيلات وزارة الاعمار والاسكان بانجاز العديد من المشاريع الحيوية والمهمة في قطاع الطرق والجسور، الى جانب قيامها باعمال الانشاءات المدنية لمباني وغيرها.

(المدى الاقتصادي) أجرت مقابلة مع مدير عام الشركة المهندس سعد الدين محمد امين بغية التعرف على مهامها ومشاريعها الحالية وخططها المستقبلية خاصة ان مجال عملها يتعلق بقطاع البنى التحتية واعادة بنائها وتاهيلها بعد تعرضها للدمار خلال الحقبة الماضية.

بغداد/ المدى الاقتصادي

من الضروري تأهيل البنى التحتية في مجمل القطاعات الحيوية والمهمة على وفق أسس علمية ومدروسة

التعاون والشراكة مع القطاع الخاص نهج نعتمده لتطوير مستوى الأداء والنهوض بواقع العمل

على الشركات الاستثمارية تشغيل الأيدي العاملة الوطنية في مشاريع الإعمار والبناء لامتصاص البطالة المنتشرة في البلاد

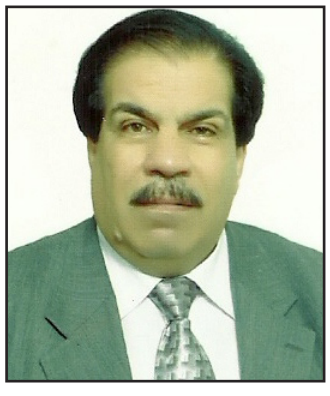

×مع وجود الكثير من مشاريع البنى التحتية ضمن أعمالكم ومشاريعكم، هل هناك توجه نحو التعاون والشراكة مع القطاع الخاص والشركات الاستثمارية؟

-فيما يخص التعاون والشراكة مع شركات القطاع الحكومي هناك افاق واسعة للعمل المشترك مع شركات وتشكيلات وزارة الاعمار والاسكان، حيث تسخر شركتنا جميع امكانياتها الفنية والمادية وملاكاتها الهندسية والفنية امام تلك الشركات، وكذا الحال مع مؤسسات وتشكيلات الوزارات الاخرى من اجل تحقيق المصلحة العامة بما فيها تأهيل البنى التحتية، بدلالة وجود الكثير من المشاريع المختلفة التي شهدت وجود تعاون كبير في هذه المجالات ضمن خطط مدروسة، كما نعتمد في عملنا اساس الشراكة والتعاون مع شركات القطاع الخاص بقدر تعلق الامر بعملنا بشكل خاص، مع ضرورة وضع بعض الثوابت في التعامل معهم لفرز الشركات الجيدة عن غيرها واختيار اصحاب الكفاءات منهم وذوي الامكانيات المادية التي تؤهلهم لتنفيذ الاعمال والمشاريع.

×ماذا عن مشاركتكم في الملتقيات الاقتصادية والتجارية الكبيرة؟

-ان الهدف من المشاركة في المعارض اطلاع الاخرين من زوارها وروادها على مشاريعنا وما تم تنفيذه وخططنا المستقبلية في هذا الشأن، اضافة الى اطلاعنا نحن على اخر المستجدات الحاصلة في دول العالم وما تستخدمه الشركات المتطورة في مجال عملنا ومدى الإفادة منها، كما ان هناك الكثير من مذكرات التفاهم التي وقعت بين العراق وايران لتنفيذ مشاريع الطرق

والجسور في محافظات ميسان وواسط والسليمانية وبناء المجمعات السكنية، بما ينسجم مع تعاون البلدين في مختلف المجالات.

×هناك من ينتقد أعمال تنفيذ الطرق والجسور التي لا تنطبق والمواصفات الفنية والقياسية؟

-حقيقة فيما يخص موضوع الرقابة والاشراف لاعمال شركتنا فهي تخضع لاشراف دائرة المهندس المقيم في الهيئة العامة للطرق والجسور التي تشرف على جميع اعمال الطرق الخارجية والجسور في عموم المحافظات خارج المدن، ماعدا المشاريع التي تحال ضمن مشاريع تنمية الاقاليم التي تحيلها مجالس المحافظات الى الدوائر البلدية في مراكز المحافظات، وهناك فحوصات مختبرية وسيطرة نوعية على جميع الاعمال بموجب المواصفات الفنية وشروط العقد، وكل اعمالنا تمتاز بالكفاءة والجودة والعمر الفني.

×هل تنفذ المشاريع بأسلوب التنفيذ المباشر أم تحال إلى شركات القطاع الخاص؟

-بعد تدمير البنى التحتية لشركتنا من اليات وموجودات بعد احداث عام ٢٠٠٣ اعتمدنا انجاز العمل على وفق الامكانيات الموجودة في الشركة الى جانب العمل على اعادة تاهيل الكثير من الاليات واستخدام اليات جديدة لاستخدامها في مختلف المشاريع المنفذة في عموم المحافظات وبرغم ذلك لايزال الفارق كبيرا بين ماكان موجوداً والذي يقارب ال(٢٠٠٠) الية والمتوفرحاليا وهو (٦٠٠) الية فقط والتي تمثل تحديات امامنا في انجاز مشاريعنا ضمن المدة المحددة، ما يعزز الدعوة الى زيادة الدعم للشركة وتعويضها هذا النقص في الاليات التي تعد الذراع التنفيذي لعملها.

واعمالنا غالباً ما تنفذ باسلوب التنفيذ المباشر لكثير من المشاريع والاعمال، الا ان تكليفها بمشاريع كثيرة يجعلها تتجه نحو التعاون مع شركات القطاع الخاص التي نعدها الجهة الرديفة لنا في اعمالنا ومشاريعنا.

×هل أعددتم خطة لمحاربة الفساد الإداري والمالي خاصة ان مجال عملكم يتضمن إبرام عقود وتنفيذ مشاريع ومناقصات وغيرها؟

-الشركة خالية تماما من مظاهر الفساد المالي والاداري بانواعه، وذلك لاننا نعتمد اسلوب معالجة الظواهر السلبية تلك قبل حدوثها من خلال بحث اسبابها ووضع الحلول لها قبل ان تستشري بشكل يصعب معالجتها فيما بعد، ومنها اعتماد مبدأ تكريم ومكافأة المتميزين في العمل لتشجيع الاخرين على بذل قصارى الجهود وعدم التفكير بالرشوة والفساد المالي والاداري وتحصينه منها قبل التعاطي بها.

×ما هي أهم المشاريع التي قامت بها الشركة خلال الفترة الماضية؟

-تعد الطرق والجسور الشريان الحيوي والمهم لاقتصاد اي دولة وليس هنالك اقتصاد نشيط من دون وجود شبكة طرق سريعة وجسور متكاملة وحديثة وموانئ ومطارات وغيرها لنقل البضائع والاشخاص بسرعة كبيرة وحرية تامة، والشركة تعمل منذ تأسيسها ولحد الان على تحقيق هذه الاهداف، حيث قامت بتنفيذ وانجاز ١١٥٠ مشروعاً لجسور كبيرة ومئات الكيلومترات من الطرق المعبدة والطرق التي تم صيانتها ومعالجة اضرارها واعادة تأهيلها خلال السنوات الماضية، ومنذ عام ٢٠٠٣ تزايدت وتيرة العمل بصورة كبيرة وبشكل تصاعدي خاصة في العام ٢٠١٠ حيث كانت التزاماتنا وتعاقداتنا ومعظمها مع الهيئة العامة للطرق والجسور وبالتعاون مع مجالس المحافظات والمحافظات وامانة بغداد لتنفيذ وانشاء وصيانة ٣٣١ كم من الطرق المعبدة وبكلفة ١٣١ مليار دينار عراقي، وهي في محافظة نينوى نفذنا مشروع لانشاء ٧،١٢ كم من الطرق المعبدة وبكلفة مليار وسبعمائة مليون دينار لصالح مجلس محافظة نينوى، وفي ديالى نفذنا اعمال صيانة وانشاء واكساء وتثبيت اكتاف طريق (سعدية – بحيرة حمرين) لمسافة ٧ كم نفذتها ادارة مشاريع ديالى خلال سنة ٢٠١٠، وانجاز جسر الوند الكونكريتي والعمل مستمر حاليا في الفضاء الثاني من جسر بعقوبة الثالث بعد انجاز الفضاء الاول وبكلفة مليارين و١٧ مليون دينار بعد تدمير فضائين للذهاب والاياب من الجسر خلال العمليات الارهابية الاخيرة في المحافظة، كما ننفذ في محافظة بغداد وتحديدا في التاجي والمحمودية والتويثة وهور رجب لتنفيذ اعمال صيانة ٦٣ كم من الطرق بكلفة ٧ مليارات دينار.

وفي كربلاء العمل مستمر في مشروع طريق (الحر – الكمالية) بكلفة مليار و٧٠٠ مليون دينار وبطول ٥، ١٦ كم وهناك عمل متواصل ومن المؤمل انجازه في شهر نيسان المقبل، حيث تسير وتائر العمل بشكل متسارع لانجازه في الوقت المحدد بما في ذلك العمل طوال ايام الاسبوع عدا ايام الجمع والعطل الرسمية التي يتم فيها اعمال الصيانة للاليات والمعدات الخاصة بالمشروع، كما انجزنا خلال العام ٢٠١٠ تأهيل طرق وساحات جامعة كربلاء ومجمع اسكان الحيدرية لصالح شركة الفاروق وتعبيد عدد من الطرق الريفية بطول ٢٠ كم مع تواصل العمل في الطريق الموازي لجسر الهندية بطول ٥، ٧ كم وهناك مشكلات فنية سيتم التغلب عليها في المستقبل القريب لإنجاز المشروع في وقته المحدد في منتصف العام ٢٠١١، كما ننفذ اعمال لـ١٠ كم من الطرق لصالح مديرية الطرق والجسور في النجف التي تنفذها ملاكات ادارة مشاريع بابل، اضافة الى تنفيذها مشاريع في كربلاء، وفي المثنى هناك اعمال تنفيذ مشروع الطريق السريع ط ٦ وهو مشروع حيوي وهو مكمل لحلقة طريق المرور السريع الرابط غرب بغداد والرطبة غربا بالبصرة جنوبا، وهو مشروع مر بثلاثة مراحل، حيث باشرت الملاكات الوطنية باعمالها بعد عزوف الشركات الاجنبية عن تنفيذه بعد عام ١٩٩١ وهو من الطرق الستراتيجية والحيوية في العراق والذي يجب تنفيذه بمواصفات فنية معينة منها اعتماده على قاعدة ترابية قوية ومرصوصة ومحدولة تعلوها طبقة من الحصى الخابط بسمك ٤٠ سم واربع طبقات من التبليط بسمك ٣٠ سم والمنفذ على وفق المواصفات الفنية ليكون قادراً على تحمل الحمولات الكبيرة والثقيلة ومقاومة التقلبات المناخية والتعرض للاضرار لفترة طويلة، ونحن مع شركة حمورابي نكمل الطبقة الرابطة مع تبليط طبقتين من الاساس القيري، فضلا عن تنفيذ الطبقة السطحية في الفترة المقبلة ليكون صالحا لمرور المركبات من خلاله استيعاب الكثير من الشاحنات والمركبات التي تنتقل بين بغداد والبصرة، والطريق بممرين كل واحد منهما بعرض ١٥ متراً ماينفذ حاليا هو الممر الايسر بين محافظتي الديوانية وذي قار الذي ينجز العمل به في الاشهر المقبلة والمستخدم حاليا من قبل المركبات بالرغم من قيامنا باعمال التنفيذ فيه، اما الممر الايمن والذي احيل لشركة تركية في سنة ٢٠٠٤، والتي لم تنجز منه سوى ١٠ كم فقط وذلك لانها لاتهدف ممن خلال عملها تحقيق المنافع المادية فقط، في حين ان التنفيذ والاشراف من قبل الشركات المحلية التي تنجز العمل وفق المواصفات القياسية العراقية من دون ترك العمل لاي ظرف كان، وهناك دعاوى قانونية مرفوعة بحق الشركة لاعتبارها ناكلا في العقد المبرم مع الهيئة العامة للطرق والجسور وعجزت عن تنفيذ واكمال المشروع، ونحن في المقابل كلفنا بتنفيذ الممر الايمن من قبل مجلس الوزراء ليكون موازيا للممر الايسر من اجل اكمال الطريق باتجاهين واستيعاب مرور جميع المركبات السالكة في هذا الطريق، وتوجد في موقع المشروع اربعة معامل لانتاج الاسفلت ومعملين لانتاج مادة الفلر وهناك٢٠٠ موظف من المهندسين والفنيين والمساحين والاداريين يعملون في المشروع وهناك كوادر جديدة وحديثة العهد بالعمل مثل هكذا مشاريع بهدف تدريبهم للعمل مستقبلا والاستفادة من زملائهم اصحاب الخبرة في العمل.

-كما تكليف شركتنا من قبل رئيس الوزراء بتنفيذ عدد من الطرق الريفية في محافظة ميسان وتأهيل عدد من الشوارع الفرعية لاحياء مدينة العمارة وقضاء علي الغربي وناحية المشرح لتنفيذ ١١ مشروعا وبكلفة ١٥ مليار دينار والعمل يسير بنحو جيد وباشراف الهيئة العامة للطرق والجسور فرع ميسان ومديرية بلدية العمارة ومن المؤمل انجازه في شهر اذار ٢٠١١ حسب المدة المحددة، وفي ذي قار للشركة مشاريع تنفذ منذ سنوات ولقد تم اكمال عدد من المشاريع بعد تذليل العقبات التي تعترض انجازها بشكل كامل ومنها جسر البطحاء الكونكريتي بطول ١٦٠م وبكلفة ٤ مليارات وتم انجازها لصالح مديرية الطرق والجسور في ذي قار وكذلك انجاز جسر الفضيلية الكونكريتي بطول ١٩٣ م وبكلفة مليارين وسبعمائة مليون دينار والمشيد على نهر الفرات وجسر الغراف الكونكريتي بطول ٨٠ م لصالح مديرية طرق وجسور ذي قار ايضا ولاتزال مقتربات الجسر بحاجة الى بعض الاعمال التكميلية والمناطة الى احدى شركات القطاع الخاص، بسبب انه مقام على الممر الثاني من طريق ناصرية – كوت، كما ان هناك مقاطع اخرى مهمة في الشطرة وغيرها في الطريق المسمى بطريق الموت لكثرة الحوادث المرورية فيه لكونه ممراً واحداً للذهاب والاياب ومن المؤمل انجازه في الاشهر المقبلة، وننفذ مشاريع اخرى منها اكساء ٥ كم لطريق كوت – ناصرية وتثبيت اكساء ٥ كم ضمن المواصفات القياسية العراقية وباشراف من قبل مديرية الطرق والجسور في ذي قار وتنفيذ اعمال الصيانة والمعالجة لـ١٠ كم من طريق ال عمار في قضاء الشطرة تتضمن فرشه بالحصى الخابط ورشه بمادة البرانكوت لتثبيت اكتافه وتم انجازه بالكامل وتنفيذ ١٠ كم ضمن مشاريع انعاش الاهوار في ناحية الفهود، كما انجزنا في ذي قار لانشاء مدرستين احدهما مدرسة اعدادية ذات ١٨ صفاً في مركز مدينة الناصرية ومدرسة بـ١٢ صفاً في حي النصر لصالح مديرية الابنية المدرسية، والشركة برغم ذلك تقوم باعمال مدنية انشائية من بناء المدارس وشق القنوات الاروائية.

-وفي محافظة البصرة لدينا الكثير من المشاريع لصالح دوائر ومؤسسات اخرى في المحافظة تم انجازها بكلفة مليار ونصف دينار وتتضمن انشاء وملحقات ابنية وصيانة مباني اخرى، كما تقوم كوادرنا في المحافظة حاليا تشرف على انجاز وتبليط ١٠ كم في قضاء الجبايش ضمن مشاريع انعاش الاهوار لصالح وزارة الدولة لشؤون الاهوار والتي تواجه بعض المشكلات الفنية مع بعض الاهالي هناك نتمنى ان تذلل في الفترة المقبلة.

×هل لديكم أعمال في إقليم كردستان؟

-في الحقيقة نحن في الوزارة والشركة خاطبنا كثيرا الاقليم لتكليفنا بأعمال ضمن الاقليم، وشركة المعتصم تنفذ مشروعين ضمن مشاريع الاكتفاء الذاتي هناك في دهوك والسليمانية لانشاء معسكرات للجيش، وشركتنا مستعدة للعمل في عموم المحافظات بما فيها محافظات الاقليم الذي يشهد نهضة عمران وبناء شاملة حيث توجد الكثير من الشركات الاجنبية العاملة هناك، ونطمح ان تكون لشركة اشور مشاريع واعمال هناك في المستقبل نظرا لماتمتلكه من منجزات ورصيد عمراني كبير يشهد له الجميع، كما نتمنى في المقابل ان يستثمر العراقيين من اصحاب رؤوس الاموال في العراق بدلا من الاستثمار خارجه، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الاخير لسنة ٢٠٠٦ واجراء بعض التعديلات عليه في سنة ٢٠٠٩ بما ينصب في مصلحة المستثمرين والشركات والبلاد في ان واحد، خاصة ان العراق يعد بلداً غنياً بالموارد الطبيعية وكذلك وجود التسهيلات الكثيرة للمستثمرين، فيما يبقى الهاجس الامني هو العائق الوحيد امام دخول المستثمرين للعراق بصورة كبيرة، وذلك لان الاستثمار هو الحل الوحيد للنهوض بواقع الاقتصاد في البلاد، وتأهيل البنى التحتية في كثير من القطاعات الحيوية والمهمة على وفق اسس علمية ومدروسة، وبشكل خاص تاهيل وصيانة الطرق والجسور في كثير من المناطق وهي لاتختلف في اهميتها عن مشكلة السكن.

×ما هي خططكم ومشاريعكم المستقبلية وتوجهاتكم في تطوير مستوى الأداء؟

-خططنا المستقبلية تتضمن الاستعداد لتنفيذ الممر الثاني من طريق بعقوبة – مقدادية وذلك لان الطريق الحالي بممر واحد والذي يتسبب بحدوث الكثير من الحوادث المرورية بين الحين والحين والزخم في المرور بشكل دائمي، والمشروع لـ٤٠ كم وبكلفة ١٧ مليار دينار، كما سنباشر بتنفيذ الممر الثاني لطريق ناصرية – سماوة وبكلفة ١٦ مليار دينار وبطول ٤٠ كم وتنفيذ عدد من الطرق في اقضية ونواحي محافظة ذي قار ضمن منحة رئاسة الوزراء.

×ما هو مستقبل الشركة في ظل تحويل شركات القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص؟

-هيئة المستشارين في الامانة العامة لمجلس الوزراء جادة في اعادة هيكلة شركات القطاع الحكومي وتحويلها الى شركات مساهمة او خصخصتها ضمن مدة قانونية بحدود خمس سنوات، وفي هذا السياق تم توجيه كتاب رسمي لاعادة هيكلة الشركات في مقرات الوزارات لاستقطاب الكوادر الفعالة في كل شركة وترشيقها وايجاد حلول منصفة للعاملين فيها والفائضين قبل تحويلها الى شركات مساهمة، وكذلك اعادة هيكلة تلك الشركات من خلال زيادة رؤوس اموالها بتحويلها الى شركات مساهمة يسهم فيها المستثمرون من القطاع الخاص.

وفي مجال الاستثمار من الضروري وضع شروط على الشركات العاملة لتشغيل الكوادر العراقية للقضاء على البطالة من جهة والاعتماد على الخبرات والكوادرالوطنية لاخلاصها بالعمل مقارنة بغيرها، كما نأمل من الحكومة الجديدة تعيين الخريجين الجدد، لاسيما مع الاعلان عن عشرات الدرجات الوظيفية الشاغرة في عدد من الوزارات الحكومية ومنها وزارتنا لتشغيل الخريجين الجدد ورفد الشركة بدماء وظيفية جديدة.

نحن في الوزارة والشركة خاطبنا كثيرا الاقليم لتكليفنا بأعمال ضمن الاقليم، وشركة المعتصم تنفذ مشروعين ضمن مشاريع الاكتفاء الذاتي هناك في دهوك والسليمانية لانشاء معسكرات للجيش، وشركتنا مستعدة للعمل في عموم المحافظات بما فيها محافظات الاقليم الذي يشهد نهضة عمران وبناء شاملة حيث توجد الكثير من الشركات الاجنبية العاملة هناك، ونطمح ان تكون لشركة اشور مشاريع واعمال هناك في المستقبل نظرا لماتمتلكه من منجزات ورصيد عمراني كبير يشهد له الجميع، كما نتمنى في المقابل ان يستثمر العراقيون من اصحاب رؤوس الاموال في العراق بدلا من الاستثمار خارجه

الاقتصادي | العدد (2004)السنة الثامنة -الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

مدير عام هيئة الضرائب لـ(المدى الاقتصادي):

الجانب التوعوي لا يقع على عاتق الإدارة الضريبية فقط وإنما على مؤسسات أخرى

تمثل الضريبة مصدراً مهماً من مصادر تنوع مداخيل الاقتصاد عموماً والموازنة العامة خصوصاً، إلا ان المشهد الضريبي في العراق يكاد يكون منحسراً ولا تشكل عائداته سوى نسبة ضئيلة في الموازنة العامة للدولة.
(المدى الاقتصادي) حاورت مدير عام هيئة الضرائب حول هذا الموضوع ومواضيع ضريبية اخرى تتعلق بالوعي الضريبي واجراءات الهيئة للحد من حالات الفساد المالي والاداري عبر الحوار الآتي:

حوار/ المدى الاقتصادي

مثلت اللوائح المنتشرة في عموم الدوائر الضريبية بالعراق ملمحاً بارزاً لزيادة الوعي الضريبي ما هي توجهات الهيئة المستقبلية في هذا الاتجاه؟

-ان هذا العمل يعد جزءاً من جهد يستهدف التوضيح الكامل لما نسميه في العراق(بدافع الضريبة) لمعرفة الحقوق القانونية الكاملة بموجب احكام قانون ضريبة الدخل، فهي وسيلة اثبت جدواها الى حد بعيد في التوضيح للمكلف لما يجب عليه ان يفعله، لكي يؤمن موقفه الضريبي وهذا يحقق هدفين اساسين، الهدف الاول هو نشر الوعي القانوني والثقافي للضريبة فنستغل فروعنا في عموم البلاد لوضع هذه اللوحات والاعلانات بشكل جلي لكي يتمكن المواطن معرفة موقفه من القانون، اما الهدف الثاني هو تسليح المكلف بالثقافة الضريبية لنؤمن له عدم الابتزاز من اصحاب النفوس الضعيفة سواء أكان موظفاً في الادارة الضريبية او غير ذلك،وهذا واحد من اكبر مسؤولياتنا فجهدنا ينصب على بيان الحقوق الكاملة للمكلف فبمجرد معرفته بكامل حقوقه لا يستطيع احد ان يؤثر عليه.

×تشكل العائدات الضريبية نسبة طفيفة من واردات الموازنة العامة للدولة، هل ترون ان معطيات الواقع الاقتصادي الحالي تتجه إلى ترسيخ وترصين العائدات الضريبية، وكيف؟

-نحن بلد ريعي لذلك نعتمد على الموارد المتاحة لنا طبيعياً فالنفط يعتبر المصدر الرئيسي للموازنة العامة في العراق بمعنى آخر ليس لجهدنا الذاتي علاقة فهو يتواجد في باطن الارض بشكل طبيعي والبلدان من هذا النوع تعاني مما يسمى(بلعنة النفط) بحيث تشجع هذه الموارد على الانفاق الاستهلاكي وتجعل البلد يهمل بقية الموارد الاخرى ويحصل خلل في هيكل الإيرادات العامة له نتائج سيئة على عموم النظام الاقتصادي، لذلك فان معظم الدول ومنها النفطية انتبهت الى خطورة هذا التفسير واتجهت الى تنويع مواردها، اماعن الواقع الحالي للضريبة في العراق، فالنسبة منخفضة مقارنة بالإيراد النفطي لكنها كرقم جيده، اما عن الواقع الاقتصادي حالياً والآفاق للسنوات القريبة القادمة فسوف تبدأ ظواهر حيوية في البروز منها دخول الشركات النفطية من القطاع الخاص للعمل بحيث تقوم بتسديد ضرائب بنسبة (٣٥٪) من ارباحها، وبالتالي سوف تؤدي الى زيادة مساهمة الضرائب في الايراد العام، لذلك ستكون القناة المالية بين الدولة وهذا القطاع يمر جزء منها من خلال الضرائب، فإذا كانت حصيلة الضريبة متدنية فيجب ان لا تبقى كذلك، لان اسعار النفط العالمية ليست ثابتة فهي تخضع لقاعدة العرض والطلب، لذلك يجب ان تكون مواردنا متنوعة ويجب ان نعمل على تنشيط القطاع الخاص بحيث نستطيع التناوب في الحالات التي ينخفض فيها المورد الرئيسي، اما الآن نحن مع تواضع نسبة الضرائب الا اننا متأكدون في السنوات القادمة سوف تتغير الحالة دراماتيكياً بشكل جذري وترتفع نسبة مشاركة الضرائب في الايراد العام على ان لا تكون الضرائب جداراً عالياً امام حركة الاستثمار والبناء الاقتصادي في العراق.

×هل البيئة التشريعية والقانونية التي تنظم عمل الضرائب بأنواعها مناسبة في الوقت الحاضر، أم انها تحتاج إلى تعديل أو استحداث قوانين أخرى؟

-البيئة التشريعية الحالية نقول وبكل صراحة هي ليست بمستوى الطموح لكن نحن نعتمد عليها في عملنا، لان الضرائب لا يمكن ان تجبى إلا بقانون أما عن الادارة الضريبية فهي ليست الجهة المسؤولة عن التشريع الضريبي وواجبنا يتحتم بتنفيذه فقط، فنظام الضريبة في العراق يحتوي على شقين الاول السياسة الضريبية وتضم القوانين والتشريعات أما الثاني فهي الإدارة الضريبية المتمثلة بدائرتنا، لذلك نحن نتولى تطبيق القوانين أضف الى ذلك هنالك نوعان من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الاولى نحن مسؤولون عن تنفيذها اما الثانية فدائرة الهيئة العامة للكمارك هي المسؤولة هم لديهم قانون خاص بدائرتهم ونحن كذلك،لكن على الحكومة العراقية ان تمتلك رؤية اقتصادية واضحت المعالم تتجسد في سياسة مالية ونحن جزء منها، وبالتالي نستطيع تعديل القوانين والتشريعات الضريبية بالاتجاه الذي يخدم الاقتصاد العراقي،

فخلال السنوات الخمس القادمة ومع استمرار تحسن الوضع الامني وبتدفق المستثمر الاجنبي يجب ان يكون التعديل واضحاً في التشريعات فالمستثمر الاجنبي سوف يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة تقدر بعشر سنوات خلال هذه الفترة يجب ان نكون مهيئين لارضية قوانين وتشريعات تتناسب والوضع في

سبيل ان نكون بأعلى درجات الاستعداد والاستقبال لهذه الشركات.

×لماذا لم تعمل الهيئة على تنظيم حملة إعلامية توعوية لتبيان أهمية النظام الضريبي في العراق؟

-الهيئة العامة للضرائب جهاز اداري محكوم من ناحية النشاط بما يخصص له من موارد، اما عن الوعي الضريبي ففي كل دول العالم لا يوكل للإدارة الضريبية فقط تتولى توعية المواطن بكل حقوقه لذلك توفر له كراريس ووثائق، لكن هي لا تخلق الوعي الضريبي الذي يجعله يأتي ليأخذ الاستمارات الضريبية بل تهيئ له كافة المستلزمات المطلوبة كي يؤدي واجبه الضريبي بسهولة، فالثقافة الاجتماعية السائدة في العراق قسم منها يعود الى زمن العثمانين باعتبارهم سوط من سياط التسلط الحكومي على المواطنين وعدم ايمان المواطن بالنظام السياسي القائم آنذاك إضافة الى جذور الثقافة البدوية في العراق تجعل من الصعب الالتزام بالنظام الضريبي، فالمشكلة ليست في القانون الضريبي، أما قسم الإعلام الموجود في دائرتنا فهو يعمل بكل حيوية، لكن نحن وحدنا غير قادرين فمسألة اتساع ثقافة ضريبية عمل واسع جداً، فبعد التغير السياسي الحاصل بالعراق ابتعد الاعلام عن امور الاقتصاد فاهتم بالوضع السياسي والأزمات التي رافقت البلد منذ سيادة مبدأ الديمقراطية مع ذلك لم نقف مكتوفي الايدي عملنا ما نستطيع القيام به لكن كل هذا لا يخلق اصولاً ثقافية ضريبية فالسبب عدم الترشيد في سياسة الانفاق العام والعمل التوعوي يجب ان يكون مشتركاً لذلك يجب ان تعمل على ذلك الجهات التربوية والتعليمية كافة ابتداءً من رياض الاطفال الى الجامعات بالاضافة الى الاهتمام الاعلامي في مختلف الوسائل لذلك يتوجب الابتعاد عن التكثيف في الامور السياسية فالمسؤولية تضامنية.

قبل ايام كان لدينا في عمان ما يعرف بالخطة الستراتيجية للهيئة العامة للضرائب فقمنا برسم مخطط على شكل هرم من القمة الى القاعدة وهذا ما معمول به في دول العالم كافة، حيث لم يشهد العراق طوال الفترة المنصرمة مثل هذه الخطط وقد حصلنا على موافقة الوزارة عليها.أما عن اهتماماتنا الاخرى فنعمل على فتح القنوات مع الشرائح التي تحيط بالبيئة الضريبية كنقابة المحاسبين وجمعية الاقتصاديين والمحامين وغيرها، لذا يجب اختراق الاسوار فيما بيننا، لكن يبقى ايصال الرسالة الاعلامية التي تخص الموضوع الضريبي صعباً جداً وذلك بسبب ان هنالك موقفاً مسبقاً تجاه ان تؤدي مالاً فالجهد الاعلامي اصعب من اي جهد وانا اعتقد بأنه سوف يرتفع المستوى عندما تستطيع الجهات التنفيذية ان تشعر المواطن بأنه يساهم ويتلقى، فكلما يتحسن الاداء تكون هذا بالنسبة لنا عوناً في نشر الثقافة الضريبية،فشارع جيد التبليط أو رصيف حسن او متنزه جميل تدخل ضمن نشر ثقافة الوعي الضريبي، اذكر مثالاً بسيطاً في السويد حيث يذهب اكثر من نصف الدخل كضرائب، ومع ذلك وجدوا ان معظم المواطنين مؤيدين لها لانها بالتالي تترجم لهم على شكل خدمات لذلك جاءت هذه القناعة من واقع يعيشه المواطن فعلا.

×أظهر استبيان أجرته إحدى المنظمات الدولية العاملة بالعراق أن هنالك عزوفاً من الجمهور عن دفع الضرائب، بتقديركم ما السبل الكفيلة لحض المستهلكين على الالتزام الضريبي وعدم التهرب منه؟

-يتلخص هذا الاتجاه الى بناء ادارة ضريبية سليمة تؤدي واجباتها بشكل قانوني يحفظ للمواطن كرامته وحقوقه بالاضافه الى كفاءة وحدات الانفاق، وهذا الموضوع خارج الادارة الضريبية وأقصد بوحدات الانفاق هي الوحدات التي تتولى تنفيذ المشاريع ذات الطابع الخدمي الذي هو على تماس مع حياة المواطن مع ازدياد تأثير المؤسسات الثقافية في المجتمع مثل الجامعات والمدارس وغيرها هذه الثلاث حزم اذا تحركت بالاتجاة واحد سوف تفكك العقلية الحالية بأتجاه خلق ثقافة قانونية تظم الثقافة الضريبية لذلك انا لا أريد مواطناً جيداً في التسديد الضريبي لكنه مقصر في الامور القانونية الاخرى فالقوانين في كل البلدان تعتبر حزمة واحده هذه الامور الثلاثة اذا تحركت بالاتجاه الصحيح انا اعتقد انه يمكن ان نتحدث عن بدايات الثقافة القانونية.

×تشيع في الكثير من الدوائر الضريبية (ظاهرة المعقبين) وهي بطبيعة الحال تندرج ضمن إطار الفساد المالي والإداري ما هي إجراءاتكم للحد من هذه الظاهرة؟

-ان ظاهرة المعقبين موجودة منذ زمن بعيد واسبابها كثيرة قسم منها يعود للإدارة الضريبية نفسها لان تعقيد الاجراءات يؤدي الى عزوف المواطن عن مراجعة الفرع فيحاول ان يوكل الامر الى شخص آخر مقابل مبلغ معين وهذا الشخص عندما يمتهن هذه المهنة يتحول الى وسيط لهذا الشخص وغيرها وبالتالي يصبح محترفاً لهذه المهنة الامر الثاني ان فئة الوسطاء الذين يعملون في بيع العقار (الدلالين)تقاعست الجهات المهنية عن تنظيم عملهم في السابق كانوا ينتمون الى غرف التجارة ويحصلون على هويات رسمية ويحملون ارقاماً واضحة المعالم، الآن هذه الظاهرة ايضا اختفت فأصبح هنالك مجموعة كبيرة ممن لا عمل لهم يحترفون هذه المهنة فهم لا يمتنعون عن ارتكاب اي مخالفة في سبيل تمرير المعاملات، والإدارة الضريبية عملت الى ان يتم تنظيم هذا القطاع في حصر حق المراجعة بوكالة عن المكلف من قبل فئة المحامين او أقرباء المكلف حتى نضمن الالتزام الاخلاقي ودقة الوثائق المقدمة إلينا من قبلهم، وعندما يكون الشخص محامياً ومسجلاً في النقابة ويحمل اسم معروفاً هذا مؤكد انه يمتنع عمّا يسيء الى اسمه وسمعته وكذلك عندما يكون قريب المكلف الى درجه معينة ايضاً سوف يكون حريصاً على مصلحته، اما ماعدا هذا من المؤكد همه الوحيد انجاز المعاملة باي شكل من الاشكال، ومنذ سنة عممنا على فروعنا التعليمات الخاصة بمنع الوسطاء والمعقبين من المراجعة فصار من الاجنده الخاصة لتدقيق الفرع، لكن هل هذا موجود بالدقة، بالطبع لا لان هؤلاء المعقبين عندما يراجعون الفروع يقومون بانشاء ما يشبه بالشبكات داخل الفروع اي ان هناك من ينتفع من مراجعتهم من منتسبي الضريبة لكن نحن نحاسب وبشده اي موظف كان مهما كانت درجته الوظيفية عندما يتقاعس عن اداء دوره.

حيث سحبنا الصلاحيات لكن بوجود عشرات الفروع في المحافظات وانتشار آلاف الموظفين يكون من الصعوبة بمكان السيطرة الكلية، وافترض ان الكل سيطبق هذا الموضوع بشكل كامل، ومن يلاحظ فروعنا قبل هذه الفترة ويلاحظها الآن يجد ان هنالك تقلصاً كبيراً في هذه الظاهرة، ولدينا ايضاً فروع يعمل مدراؤها من اجل تنفيذ هذه التعليمات واستطيع القول عن بعض الفروع انها خالية تماماً من هذه الظاهرة، لكن ما أتمنى من التجمعات التجارية المهنية ان تلتفت الى حقائق المهن التي ظهرت في السنوات الاخيرة وان تنظمها، فلا يمكن ان تبقى ممارسة هذه المهن بدون ضوابط في كل انحاء العالم كل مهنة لها تنظيمات نقابية واخلاقيات مهنة في السنوات الاخيره ظهرت العشرات من المهن واصبح هنالك الآلاف من يمارسها والمنضمات التجارية لحد الان متقاعسة عن تنظيم هذه المهن لان اي مهنة عندما تكون منظمة في اطار مهني ونقابي معين تستطيع ان تتعامل معها بشكل جيد وربما تمنحهم حقوقاً عندما تكون مهنة منظمة لكن عندما يكون دخلاء يمارسون مهنة معينة وانت لا تعرف مع من تتعامل فتضطر ان تقطع ولكن هو ليس دائماً العلاج الصحيح من الممكن ان تتعامل مع هذه الفئة لو كانت تنتمي الى غرف التجارة ويحملون هويات انتماء ومكاتب وعناوين واضحة عند ذلك تكون طريقة التعاون معهم بشكل مختلف.

×يعاني الكثير من المستهلكين تقديرات المخمنين في الدوائر الضريبية على الرغم من وجود تعرفة واضحة بهذا الشأن، ما تعليقكم على ذلك؟

-ان الاخوة في قسم الاعلام قاموا بتفصيلات منقطعة النظير، حيث عددنا المهن كلها واعطينا ضريبتها فالمواطن اذا اطلع على اللوائح يستطيع ان يعرف ماهية الدفع والتحاسب الضريبي، فهنا يأتي دور المواطن يجب ان يكون فعالاً بمعرفته حقه والتمسك به ضرورة بحيث يرى اللوحة الملصقة وقيمة الدخل والضريبة ويجب على المواطن ان يمارس دوره الرقابي لأن دور ه افضل من الكل، فهو صاحب الشأن وقد كلفتنا هذه اللوائح اموالاً طائلة يجب ان نستفيد منها وبعض المواطنين نظموا صكوك الضريبة قبل ان تحسم، ثم ان تقدير اي مهنة من المهن حسب النشاط الاقتصادي تصدر هذه الضوابط سنويا من الهيئة العامة للضرائب لمعرفة مقدار التباين في دخل الضريبة في بعض الفروع فيجب ان يمارس المواطن دوره الرقابي في هذا الموضوع.

و نحن نشدد عندما نضع الضوابط نرسل على مدراء الفروع ونرسل على جهات مهنية قد تكون هندسية او معمارية ونضع في الضوابط هامشاً لمدير الفرع لكي يقلل نسبة الضوابط بنسبة ٢٠٪اذا توفرت لديه الاسباب لكن في المقابل هنالك تشديد ملزم على ان لا يتم تجاوز هذه الضوابط صعوداً بشكل مطلق نهائياً إلا اذا كان هنالك كشف موقعي على العمل وثبت ان حجم النشاط اكبر بكثير من المصرح فيه عندما تجري مثل هذه الامور في بعض الفروع نكون مهتمين جدا بان يحصل هذا ان اصحاب النفوس الضعيفة من الموظفين بات يخشى المواطن عندما يكون مسلحاً بالمعلومات ويعرف حقوقه.

×ما هي إجراءات الهيئة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في دوائركم؟

-بالنسبة للفساد المالي والاداري هو موضو ع افرزته ظروف معينة وبات السكوت عنه امر خطير، أما الهيئة كجزء من هذا الجهاز الاداري وجزء من وزارة المالية للتصدي لهذه الظاهرة، حيث يعد هذا الامر لها من اكبر اهتمامات وزارة المالية في هذه الفترة لان لديها مؤسسات مالية تتعامل مع المال العام لدينا مصارف والهيئة عامة للضرائب وهيئة عامة للكمارك وشركات تأمين وربما تكون هذه الوزارة اكثر الوزارات تصدياً للفساد، لكن لن ندعي لانفسنا انا قد قضينا على الفساد ولكن نستطيع ان نفتخر بأنا بذلنا جهوداً كبيرة بهذا المجال بدعم الوزارة وحصلنا على نتائج ايجابية، ووصلت الى حد التهديد لكن لم نقف مكتوفي الايدي امام هذه الظاهرة بالمقابل شملنا بعقوبات بالابعاد لضعاف النفوس.

لكن العاملين في البيئة الوظيفية يجب ان تتوفر لهم العديد من المزايا ونحن نعمل جاهدين لتحقيق مثل هذه المزايا. عندما تقف بين حقيقتين إحداهما للدولة والاخرى للمكلف فإن من المؤكد انه موقف صعب، ينبغي ان يتمتع موظف الضريبة بمزايا معنوية ومادية. ولكن مع الاسف الشديد نجد الآن ان هذا الموظف لا يتمتع بمزايا مادية، حيث حجب عنه نظام الحوافز، ونعمل الآن بكل جهد لإعادة العمل به لكي يتوفر للموظف الضريبي الحد المعقول من المستوى المادي اللائق للمعيشة.

نشدد عندما نضع الضوابط نرسل على مدراء الفروع ونرسل على جهات مهنية قد تكون هندسية او معمارية ونضع في الضوابط هامشاً لمدير الفرع لكي يقلل نسبة الضوابط بنسبة 20%اذا توفرت لديه الاسباب لكن في المقابل هنالك تشديد ملزم على ان لا يتم تجاوز هذه الضوابط صعوداً بشكل مطلق نهائياً إلا اذا كان هنالك كشف موقعي على العمل وثبت ان حجم النشاط اكبر بكثير من المصرح فيه عندما تجري مثل هذه الامور في بعض الفروع نكون مهتمين جدا بان يحصل هذا ان اصحاب النفوس الضعيفة من الموظفين بات يخشى المواطن عندما يكون مسلحاً بالمعلومات ويعرف حقوقه.

الاقتصادي | العدد (2004)السنة الثامنة -الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

ما أسباب تراجع الثروة السمكية؟

تمثل الثروة السمكية مصدراً مهماً من مصادر التنوع الاقتصادي في مشهد يسوده الاعتماد المفرط على النفط كمصدر دخل وحيد، في وقت يعاني القطاع الزراعي ومعه الثروة الحيوانية تراجعا تاماً في النشاطات الاقتصادية المختلفة. (المدى الاقتصادي) بحثت عن أهم أسباب تراجع الثروة السمكية التي تحمل بعداً اجتماعياً مثلما تحمل بعداً اقتصادياً عبر التحقيق الآتي:

تحقيق/ احمد عبد ربه

وزارة الزراعة:

مدير عام الثروة السمكية في وزارة الزراعة الدكتورة مناهل خضر تقول: في الفترة الماضية كان هنالك ارتفاع نسبي في اسعار الاسماك العراقية والاسباب عديدة منها قلة تربية الاسماك في الاحواض وكذلك تجاوز الصيادين على قانون الصيد في المسطحات المائية الموجودة لان هنالك فترة من الشهر الثالث الى الشهر الخامس يمنع الصيد لان بها يزداد تكاثر الاسماك أما عن الوضع الامني فإنه قد ألقى بظلاله على مشهد الاسعار ايضاً، أما في الوقت الحاضر فإننا نعمل على حث المزارعين على تربية الاسماك في الاقفاص العائمة وكذلك طرق التربية الصحيحة داخل الاحواض والمحافظة ايضاً على المسطحات المائية والانهر من الصيد الجائر، هذا من جانب ومن جانب آخر فمشروعنا الاعماري في الوزارة للخطة الاستثمارية لعام ٢٠١١ يتلخص بأقلمة الاسماك العراقية حيث نحاول ان نجعل أسماك البني والشبوط تتعود على العيش في الاحواض من خلال ذلك نجد ان هذا النوع من الاسماك بيئة اخرى غير الانهر والمسطحات اما عن الاسماك المستوردة فقد اثبتت الدراسات ان لها تأثيراً سلبياً على صحة الانسان فهو لا يشعر بهذا الضرر لان الاسماك من اللحوم الطرية فمدة الخزن واستخدام بعض المواد الحافظة قد تؤثر فتنشأ بعض الطفيليات والرميات على عضلات الاسماك فتقلل من قيمتها الغذائية وتؤثر على الصحة البشرية وهنالك حالات في وزارة الصحة تم فحصها وهذا يقلل انخفاض الدم والجلطة والاسهال الحاد فمحض الخطة هو تقليل الاستيراد والاعتماد على الاسماك العراقية الحية.

القطاع الخاص:

رئيس الجمعية العراقية لمربي الاسماك في محافظة بابل حيدر عبد الكريم رشيد يقول: ان من ابرز العوامل التي ادت الى ارتفاع اسعار الاسماك المحلية هو كثرة الطلب عليها لان المجتمع العراقي يعد من المجتمعات التي تتناول الاسماك بكثرة لفائدتها الصحية والوقائية فضلاً عن انها تمتاز بميزة خاصة كالطعم والبروتينات الموجودة فيها اضف الى ذلك ارتفاع اسعار الاعلاف من المعوقات التي تحول دون الاكثار في تربيتها هذا من ناحية ومن ناحية اخرى هنالك بعض انواع الاسماك قد اصيبت بأمراض، وهذا يرجع الى عدم الاهتمام بالبيئة المائية فهنالك انواع من الاسماك بدأت تنقرض مثل الكطان والبني والشبوط. أما عمليات الصيد الجائر من قبل بعض الصيادين كطريقة المتفجرات والسموم كان لها تأثير سلبي على عمليات انتاج الاسماك العراقية،لذلك ينبغي على الحكومة ان توعز الى الاجهزة الامنية بمنع هذا الصيد ومعاقبة مستخدمي هذه الطرق والعمل على كثرة الانتاج التجاري مثل تربية الاسماك بالاحواض والاقفاص العائمة، فالعراق يعتبر من البلدان التي تحتوي على بحيرات كبيرة ومسطحات مائية واسعة وكذلك قربها من الخليج العربي وان تعمل على دعم مربي الاسماك بالاعلاف وإلزام الصيادين باستخدام الطرق الحديثة والتقنيات في عمليات الصيد وترك الطرق القديمة والسعي إلى التربية بالاقفاص العائمة لكن هذا العمل يحتاج الى التخطيط والمتابعة من قبل المتخصصين

أما عن انخفاض منسوب المياه هو سبب لكنه ليس من الاسباب الرئيسة لان المياه موجودة وليس هنالك شحة كاملة قد وقفت الانتاج.

الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الهادي الحساني يقول: في الواقع هنالك شحة كبيرة في العرض بالنسبة للأسماك العراقية بالرغم من وجود الطلب عليه بالاضافة الى عدم وجود القطاع الخاص جعل ارتفاع الاسعار شيئاً وارداً ضمن الفهم الاقتصادي.

وقطاع الدولة الذي كان يقوم بتوفير الثروة الحيوانية السمكية في ظل عدم وجود رقابة جعل السوق منفتحاً على واقع الذين يحوزون هذه الثروة، فعلى الحكومة دعم هذا القطاع من خلال تشكيل لجان معينة وايضاً يجب ان تعمل على تأسيس اسطول بحري كبير لصيد الاسماك حتى يصار الى عدم انحسار هذه الثروة التي تعد من اهم المصادر الغذائية والامن الغذائي ويجب ان تسن قوانين لتقريب العلاقة بين القطاع الخاص والحكومي، فالرقابة على الاسعار والنوعية بما ينسجم مع الاسعار العالمية تقلل من شدة الشحة وهذه ضرورة لدعم وبالتالي فإن هذه الامور ترفد الدولة بالتمويل المالي وامتصاص البطالة والفقر.

وكذلك السعي لزيادة عدد المزارع المخصصة لتربية الاسماك ورفدها بحبوب التغذية والبيوض التي من جانبها تساعد على تكاثر الاسماك،فزيادة الملوحة بالانهار وتلوثها من فضلات

المستشفيات والمعامل لذلك تكون بيئة مساعدة لقتل الاسماك هذة من ناحية ومن ناحية اخرى يجب ان نعمل على كري هذه الانهار حتى يصار تخليصها من الامراض الموجودة. ويجب الاهتمام الكامل بهذه الثروة ويضيف أيضاً ان لحوم السمك تعتبر من اهم الموائد المفيدة للقيمة الغذائية ويقي ايضاً من بعض الامراض كالقلب وغيرها والاكسدة والغدد السلطانية لأنه غني بالبوتاسيوم وتعتبر المادة (اميكو ٣) الموجودة في السمك من اهم المواقع لكثير من الامراض.ويبين

ان الاحاديث التي وردت الاستحباب في اكل الاسماك في ايام محددة ما هي الادافع للاكثار من اكله لان الغذاء هو الدواء وهي عادة اجتماعية لكن ابعادها اسلامية وينص الاطباء على تناول ثلاث وجبات في الاسبوع من السمك لانه الرادع الاقوى من بين الاغذية للامراض،لكن عندما تجمد الاسماك تقل القيمة الغذائية

أما المهندس الزراعي في محافظة البصرة شاكر عبد الرزاق يقول: بالنسبة الى ارتفاع اسعار الاسماك في الاسواق المحلية ناتج عن اتصال انتاج المزارع من الاسماك العراقية وكذلك انخفاض المخزون السمكي في الانهار والمسطحات الداخلية، وان السوق المحلية تحتاج الى عرض كبير للأسماك خصوصا وان المستهلك العراقي يفضل تناول الاسماك في وجباته اليوميه.

ويضيف: أما عن البعد الاجتماعي من خلال الملاحظات الى العائلات العراقية عموماً والبصرية بشكل خاص فإنهم يفضلون تناول الاسماك خلال ايام العطل وخصوصاً أيام الجمع، وبذلك نرى ارتفاع اسعار الاسماك في مثل هذه الايام من الاسبوع أضف الى ذلك انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات من العوامل الرئيسة لتدهور الثروة السمكية في الانهار والمسطحات المائية والسبب الآخر هو تدهور نوعية المياه كماً ونوعاً في العراق، وكذلك شحة المياه الداخلة الى العراق من الدول المصدرة مثل تركيا وسوريا وايران، أما التدهور النوعي فسببه عدم الاهتمام بالبيئة العامة والخاصة، حيث ترمى مياه المعامل الثقيلة ومياه البزل مباشرة الى مجاري الانهار، وبذلك ادت الى التدهور النوعي بالاضافة الى انحسار كميات كبيرة من المياه ادى الى ارتفاع المد الملحي للمياه من الخليج العربي الى شط العرب والاهوار، كل ذلك أدى الى تدهور الثروة في البصرة.

ويضيف: ايضاً من خلال ملاحظاتنا للأسماك المستوردة معظمها اسماك رديئة لانها معرضة للتجميد لفترات طويلة، إضافة الى التأثير الكمي والنوعي للمياه هنالك تأثير على المحصول السمكي وهو زيادة الجهد والناتج من الصيد غير الشرعي المتعلق باستخدام السموم والمبيدات الكميائية او المتفجرات او الصيد باستخدام الشبكات ذات الفتحات الناعمة او الصغيرة، حيث تؤدي الى جهد صيد عال وتراجع المخزون السمكي واخطر هذه الطرق هو استخدام المبيدات الكمياوية لها تأثير مباشر على صحة الانسان والبيئة بشكل مباشر توجد هنالك قوانين للحد من هذه الظواهر السلبية لكن تحتاج الى تعاون من جميع الدوائر المعنية بهذا الشأن وخصوصا القوات الامنية. أما الحلول هي نجعل مزيد من الوعي البيئي لدى المواطن والصياد الذين يسكنون قرب هذة المسطحات المائية لذلك يجب ان بجعل الصياد يدافع عن البيئة قبل ان تدافع الدولة عنه من خلال ربط الصياد فيكون له مردود اقتصادي ولعل اهم تجربة ناجحة في هذا الموضوع هو استخدام تقنية حديثة لاستزراع الاسماك لاستخدام الاقفاص العائمة في المياه، فالصياد عند امتلاكه هذة الاقفاص سوف يمتنع من استخدام الطرق غير الصحيحة لصيد الاسماك لانها سوف تؤثر بالدرجة الاولى على المردود الاقتصادي بالنسبة الى هذه الاقفاص والتوعية الدينية والارشادية عند طريق العاملين في الدوائر الزراعية.

أما الاكاديمي الدكتور ميثم العيبي يقول: ان التوجه نحو القطاع الخاص من خلال اقامة المزارع الخاصة والملحقة بمشاريع الدواجن، ودعمه من خلال الاعلاف والبنية التحتية فضلاً عن تقديم القروض الزراعية، وإدخال مربي الاسماك في دورات تأهيلية وحثهم على استخدام الطرق الحديثة في مجال تربية الاسماك بالاوقات المناسبة والاعتناء بنوعية الاعلاف ودرجات حرارة المياه وحث المزارعين على انشاء مزارع اسماك بأحجام كبيرة والاستفادة من وفورات الحجم ما يؤدي الى تعظيم الانتاج وتنمية التكاليف والاهتمام بالجانب الاداري بما يتعلق بالمنافذ التسويقية الداخلية والخارجية وطرق الصيد الحديثة وأنظمة التبريد والتغليف والنقل.

سوق باب المعظم:

باسم محمد احد باعة الاسماك في سوق باب المعظم: بالنسبة الى الاسماك الموجودة في السوق فهي تنقسم الى ثلاثة اقسام: اسماك الانهار والبحيرات واسماك تربية الاحواض والاسماك المستوردة فأسماك الانهار والبحيرات فقد يعاني السوق العراقي من شحتها وذلك لاسباب تعود الى شحة المياه والملوحة الموجودة في الانهار مما دعا الى الندرة في هذا النوع وان وجدت فان اسعارها مرتفعة جداً الى الضعف أما عن اسماك الاحواض فتعتبر المحرك للسوق بالرغم من ارتفاع اسعارها أيضاً فلا يوجد رقابة من قبل الحكومة على اصحاب الاحواض.

أما عباس الفاضلي فيقول: في فصل الشتاء ترتفع اسعار الاسماك عن فصل الصيف وذلك لاسباب تخص شحة الاسماك الموجودة في الانهار والبحيرات والاقبال المتزايد من قبل الناس على الاسماك في هذا الفصل فقد يصل بعض انواع السمك العراقي مثل الكطان والبني الحر الى ٢٣ألف دينار للكيلو الواحد هذا ان وجد ويضاف الى ان اسماك الاحواض عليها في الوقت الحاضر اقبال شديد من قبل المواطنين وذلك لانخفاض اسعاره مقارنة بأسماك الانهر والبحيرات الطبيعية.

أما منتظر علي فيقول: ان انواع الاسماك العراقية الموجودة في الاسواق (السمتي والشبوط والكطان والصبة والروبيان والزبيدي) تعد من افخر انواع الاسماك في العالم ومع الاسف فإن الجهات المعنية في الدولة لم تعتن بالاسماك بأمر جدي ولم توفر بشكل جلي الاحواض لهذه الاسماك فبعض هذه الاسماك قد انقرض الآن في الاسواق والبعض الآخر شحيح ادت هذا العوامل الى ارتفاع الاسعار بشكل كبير بالرغم من ان العوائل العراقية تعتبر السمك هو سيد المائدة.

باسم محمد احد باعة الاسماك في سوق باب المعظم: بالنسبة الى الاسماك الموجودة في السوق فهي تنقسم الى ثلاثة اقسام: اسماك الانهار والبحيرات واسماك تربية الاحواض والاسماك المستوردة فأسماك الانهار والبحيرات فقد يعاني السوق العراقي من شحتها وذلك لاسباب تعود الى شحة المياه والملوحة الموجودة في الانهار مما دعا الى الندرة في هذا النوع وان وجدت فان اسعارها مرتفعة جداً الى الضعف أما عن اسماك الاحواض فتعتبر المحرك للسوق بالرغم من ارتفاع اسعارها أيضاً فلا يوجد رقابة من قبل الحكومة على اصحاب الاحواض.

أبو قاسم يقول: ان الاسماك المستوردة التي تدخل الى العراق عن طريق الامارات وغيرها خففت العبء عن المواطن العراقي لان سعر الاسماك العراقية مرتفع ارتفاعاً منقطع النظير وذلك لاسباب عديدة فمعظم العوائل العراقية الفقيرة وحتى المتوسطة ترغب بشراء الاسماك المستوردة كون انخفاض أسعارها قد يصل الى اقل من النصف فكيلو السمك المستورد الكاريبي بـ٢٥٠٠ دينار عراقي اما نظيره العراقي فقد يصل الى ٨٠٠ دينار وهذا تباين كبير جدا

ويقول علي طالب: هناك فرق بين الاسماك المستوردة المجمدة عن الاسماك الحية فإن التجميد قد يفقد الكثير من فوائدها وخصوصياتها والفرق الموجود في الطعم تجد المواطن العراقي قد يلجأ الى شراء هذا النوع ولكن بشكل نسبي فسوق الاسماك المستوردة لا يقارن بباقي اللحوم لرواجها اضف الى ذلك عدم وجود تنوع في الاسماك المستوردة وان أسعارها زهيدة جداً لذلك تكون اقل من كلفة الانتاج في العراق وذلك لان الدول التي تصدر الاسماك قد وفرت لهذه الثروة الاعتناء الكامل وهذا ما ينعدم بالعراق.

شارع أبو نواس:

الحاج منير الربيعي صاحب مطاعم البغدادي والمسبح يقول: ان الاعتماد الكامل الآن هو على اسماك الاحواض الاصطناعية بالرغم من الطعم الموجود في الاسماك التي تعيش طبيعياً لان اسماك الانهر الآن تتعرض الى عمليات صيد محرمة بالشريعة والقانون فعملية دس السم والكهرباء في الانهر تعتبر عملية غير صحيحة لان كل الكائنات الحية الموجودة على سطح الانهر سوف يقضى عليها فموت الاسماك بالانهر يعتبر شيئاً مضراً بصحة الانسان لان الدم يبقى في جسم السمكة بالاضافة الى التحريم الشرعي.

ويضيف: نحن اصحاب المطاعم في ابو نواس الاسعار ثابتة فسعر كيلو السمك الكاريبي نشتريه من العلوة بـ٥٠٠٠ الى ٧٠٠٠ أما البيع لدينا من بين ١٢٠٠٠ الى ١٨٠٠٠ أما عن اسماك السلفر نعمل على تربيتها بالاحواض لتنظيف فضلات الاسماك لانها تعيش على الفضلات اما عن الاوقات التي تنتعش بها مطاعم الاسماك هي في الشتاء، حيث يكون طعم السمك ألذ من المواسم الاخرى.

اما احمد عبد الامير صاحب علوة الفرات في ابو نؤاس: ان ارتفاع اسعار الاسماك في العراق هو امر خارج طوع صاحب العلوة ولاحتى صاحب الاحواض فهو امر راجع للحكومة العراقية فيجب على الحكومة ان تدعم اصحاب العلوات بالعلف وان تشجع في تربية الاسماك فالاقبال على الاسماك لايتناسب مع الطلب عليها فالاعلاف غالية ونوعية المياه غير الصحية لتربية الاسماك فنحن نبيع الاسماك على اصحاب المطاعم بسعر قليل لا يتجاوز سعر الكيلو ٦٠٠٠.

المستهلك العراقي:

علي محمد كاسب يقول: ان مائدة السمك العراقية حالياً اقتصرت على الطبقة المترفة من الشعب فلم يعد بمقدور المواطن صاحب الدخل المحدود ادخال اخال بعض الاسماك العراقية حتى مرة بالشهر في السابق ومع الحصار كانت الاسماك العراقية متاحة بعض الشي لكن الان مانستطيع شراؤه هو السمك المستورد على الرغم من ان الاسماك المجمدة لاتحتوي على الطعم الموجود في الاسماك الحية

ام حسن ربة بيت تقول: ان السمك العراقي يمتاز بخاصية ينفرد بها عن الاسماك الاخرى فأنا كل يوم جمعة أذهب الى باب المعظم لاشتري السمك لكن اطالب من الحكومة ان تعتني بالاسماك العراقية وان تنظر الى بعين الاعتبار لاسعارها المرتفعة.

كرار كاظم كاسب يقول: هنالك فرق كبير في الاسعار بين الاسماك المستوردة والمحلية، فالمواطن الان قد انصرف عن شراء الاسماك العراقية وذلك لارتفاع الاسعار لكن تجد اقبال شديد على الاسماك المستوردة من الخارج فأسعار الاسماك العراقية قابلة للصعود والنزول اما الاسماك المستوردة تكاد ان تكون ثابتة.

الاقتصادي | العدد (2004) السنة الثامنة - الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

على طريق التحرر من قيود الفصل السابع

اتخذ مجلس الامن الدولي في 15 كانون الاول 2010 ثلاث قرارات بشأن العراق تناولت قيود التدويل التي اتخذها مجلس الامن بدءا"من 6 آب 1990 تحت الفصل السابع. الاول برقم 1956 حدد موعدا"لانهاء العمل بنظام الصندوق العراقي للتنمية DFI في 30 حزيران 2011. وطلب مجلس الامن ابلاغ الامين العام للامم المتحدة عن الحساب او الحسابات البديلة التي سوف تفتح لاستلام موارد النفط، وتحويل 5% منها للجنة التعويضات الحربية، وان يقدم الامين العام تقارير دورية عن انتظام تحويل مبالغ التعويضات.

د. احمد ابريهي علي

نائب محافظ البنك المركزي العراقي

وبين القرار ان كميات النفط التي قد تسلم للمستثمرين في عقود الخدمة لتسديد المصاريف والاجرة المقطوعة ينبغي ان تدفع ٥٪ من قيمتها الى لجنة التعويضات الحربية. وأزال هذا النص القلق من احتمال التعارض بين التزامات عقود الخدمة والتعويضات الحربية. ولكن القرار ابقى ارتباط التعويضات بالمورد النفطي، وبنسبة ثابتة، ما يجعل صادرات النفط، واستلام الموارد، تحت رقابة جهة اخرى حتى ولو كانت لغرض محدد وهو تسديد التعويضات.

اما بشأن حماية اموال الحكومة في الخارج، من خطر الحجز القضائي فهذه تحتاج الى وقفة متأنية.

ان اموال الحكومة من موارد النفط خارج العراق تدار لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك من خلال البنك المركزي العراقي. حيث تستلم مبالغ مبيعات النفط هناك في حساب استلام الموارد النفطية، وتودع ٩٥٪ منها في حساب الحكومة تلقائيا"، و٥٪ منها للتعويضات الحربية. وهو ما يسمى نظام الصندوق العراقي للتنمية الذي استحدث بالقرار ١٤٨٣ تحت الفصل السابع عام ٢٠٠٣. وفرض القرار حماية لاموال الصندوق كانت تجدد سنويا". وتستمر، هذه المرة، الى ٢٠١١/٦/٣٠ وهو موعد نهاية العمل بالنظام. ولم تفتح حسابات للصندوق في مؤسسة مالية اخرى، لافي الولايات المتحدة ولا خارجها. وهي من الناحية العملية محمية بالامر التنفيذي للرئيس الامريكي الذي تزامن مع انشاء الصندوق ويجري تجديده سنويا". وقد اتخذت تدابير استثنائية خوفا"من احتجاز اموال الحكومة في الخا رج مع امتناع المصارف الحكومية، عدا المصرف العراقي للتجارة TBI، عن اجراء التحويلات وفتح الاعتمادات. ولكن هذا لايعني ان الحماية التي اوجبتها قرارات الامم المتحدة تحت الفصل السابع لم تكن مفيدة، بل ساعدت على حماية شحنات النفط واشاعة اجواء سياسية لا تشجع على ترويج طلبات الدائنين. وكان المفروض الا يجبر العراق على المقايضة بين وصاية تحت الفصل السابع وتعرض امواله في الخارج للخطر، بل ان تفرض حماية لاموال العراق بقرار منفصل، وتحت الفصل السابع ايضا"، لان المديونية لاعلاقة لها بغزو الكويت ونشأت في سياق

آخر، والتدويل هو الذي اعاق العراق عن التعامل معها.

القرار الاخير الذي انهى العمل بنظام الصندوق العراقي للتنمية الزم العراق بتنفيذ اتفاقه مع صندوق النقد الدولي، وهذه مبالغة ان يتحول الاتفاق مع الصندوق لاقتراض مبلغ ٣،٦ مليار دولار الى فقرة في قرار لمجلس الامن تحت الفصل السابع.

ان المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها اموال الحكومة في الخارج تأتي من الدائنين التجاريين وليس من الحكومات الدائنة. وكذلك اشخاص يطالبون بتعويضات عن انتهاكات لحقوق الانسان تعرضوا لها قبل عام ٢٠٠٣، وهي ليست مشمولة بعمل لجنة التعويضات الحربية التي سبقت الاشارة اليها، وهذا النوع من المطالبات لاشخاص في الولايات المتحدة الامريكية، وجرى الاتفاق على تسويتها بمبلغ اجمالي، وبذلك اغلق هذا الباب ولم يعد مصدرا"لتهديد الاموال العراقية.

والديون التجارية قد تمت تسوية حوالي ٩٠٪ منها، والباقي لاتزيد قيمته الاسمية عن ٢ مليار دولار، وقد لا تتجاوز القيمة السوقية لها قياسا"على الديون التي تمت تسويتها، ٤٠٠ مليون دولار. وربما تدعم بعض الحكومات الدائنين التجاريين من رعاياها للتعنت ومع ذلك تبقى المسألة قابلة للتسوية. ويمكن الاسراع في التفاوض والوصول الى تفاهمات او اتفاق بالانسجام مع الاسس التي اعتمدت في معالجات الديون العراقية ومن ضمنها تخفيضها بنسبة ٨٠٪ وتحويل الباقي وهو ٢٠٪ الى سندات دين اسوة بما جرى سابقا".

وايضا"يمكن اطفاء المبالغ نقدا"حسب (القاعدة ١٠ دولار وثلاثين سنت لكل مائة دولار). وبذلك يزاول العراق علاقات مالية دولية على اوسع نطاق وبحرية تامة.

اما الديون الرسمية للدول التي لم توافق لحد الآن على قبول معايير نادي باريس وهي في النطاق العربي ومنها الكويت، وكذلك التعويضات الحربية، فهذه تتطلب همة عالية والتفكير في الادوات الدبلوماسية والضغوط المشروعة في العلاقات الدولية لحسمها.

لقد جرى تهويل المخاطر التي تواجه اموال العراق في الخارج. ولقد نشأ بعد عام ٢٠٠٣ في الممارسة والثقافة السياسية ارتباط وثيق بين التدويل تحت الفصل السابع ومشاكل المديونية والعلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية وصندوق النقد الدولي. وهو ترابط ليس له اساس في نشأة التدويل بعد غزو الكويت. وجرى توسيع وتعميق التدويل تدريجيا"تحت ذريعة مساعدة العراق، احيانا"، مثل وثيقة العهد الدولي التي فرضت التعاون مع المؤسسات الدولية، الصندوق والبنك، وغيرها. وبدلا"من الضغوط على الدول لتسوية الديون مع العراق، على وفق معايير نادي باريس، تراجع الدعم فيما بعد الى حد ربط تسوية الديون للدول العربية بشروط سياسية داخلية في وثيقة العهد الدولي وفي المداولات غير الرسمية.

والقرار الثاني لمجلس الامن برقم ١٩٥٧ رفع قيودا"فرضتها القرارات التي كان موضوعها اسلحة الدمار الشامل والمواد والاجهزة والتسهيلات التي تساعد على بناء قدرات على صناعة تلك الاسلحة واجراءآت التفتيش. وكذلك الصواريخ التي يتجاوز مداها ١٥٠ كم. القيود التي رفعت والتي كانت مفروضة، خاصة، في القرارين ٦٨٧ و٧٠٧ تفسح المجال لتوريد مواد نووية للاغراض السلمية، وايضا"امتلاك صواريخ ذات مدى ابعد. ويفهم دوليا"من القرار ١٩٥٧ ان العراق اصبح في وضع اعتيادي من وجهة نظر المجتمع الدولي في علاقات التسليح والتقنيات المتطورة. وقد جاء هذا القرار بعد تقديم العراق للتعهدات الواضحة بعدم انتاج وتخزين الاسلحة الكيمياوية والبايولوجيه والنووية وعدم المساعدة على انتشارها. وبالاضافة لذلك طلب مجلس الامن من العراق المصادقة النهائية على بروتوكول الضمانات الوقائية لجعل الانشطة النووية ضمن الحدود المسموح بها دائما"وتحت الرقابة الدولية الشاملة.

والقرار الثالث برقم ١٩٥٨ انهى متبقيات برنامج النفط مقابل الغذاء لاغلاق ملفاته. وتقدر الاموال الباقية في برنامج النفط مقابل الغذاء بحوالي ٥٥١ مليون دولار وسوف يحول مبلغ ٤٠٠ مليون دولار الى الصندوق العراقي للتنمية والباقي يخصص في حسابين.

احدهما بمبلغ ٢٠ مليون دولار لمتابعة اجراءات الانهاء، و١٣١ مليون دولار لمواجهة احتمالات مطالبة الامم المتحدة، التي ادارت البرنامج، بالتعويض عن اضرار لحقت بطرف ثالث وذلك حتى عام ٢٠١٦.

من المعلوم ان برنامج النفط مقابل الغذاء كان ينبغي ان يتوقف العمل به قبل نهاية عام ٢٠٠٣. وكان من السهل تحويل الاعتمادات المستندية المفتوحة في سياق البرنامج الى نظام الصندوق العراقي للتنمية، والسلطة المخولة للتصرف بموارده، وهو ايضا"تحت اشراف مجلس الامن من خلال لجنة المشورة والمراقبة IAMB. ومن الواضح ان موظفي الامم المتحدة في ادارة البرنامج ونظرائهم في الدوائر العراقية المستفيدة من الاعتمادات تشبثوا لاستمرار البرنامج ونجحوا بسهولة لابقائه سبعة اعوام اخرى، حتى عام ٢٠١٠، بعد استحداث النظام البديل وهو الصندوق العراقي للتنمية، والتمهل حتى عام ٢٠١٦ للاغلاق النهائي. وتضمن القرار الزام العراق بعدم اقامة دعاوى ضد دوائر الامم المتحدة ذات العلاقة وموظفيها حول مجريات ادارة البرنامج.

ويدل ذلك على تراخي الاجراءآت وعدم اهتمام مجلس الامن بقيمة الزمن في التعامل مع الشأن العراقي.

مجلس الامن في بيان رئيسه ونصوص القرارات التي اتخذها يوم ١٥ كانون الاول، وكلمات اعضائه تناول دقائق الوضع السياسي في العراق وكلف الامم المتحدة"بمساعدة"العراق في جميع وظائف الدولة بما فيها العلاقات بين الاحزاب السياسية والتفاوض مع الكويت. كما ان الامين العام للجامعة العربية عبر عن قبوله لقرارات مجلس الامن لانها اولت عناية بالمسائل التي تهتم بها السياسة العربية. ووصف مجلس الامن تلك القرارات بأنها تقدم كبير باتجاه عودة العراق الى الوضع الطبيعي الذي يستحقه.

انها لمفارقة، فريدة من نوعها، عندما يقال لم يبق من مشروطيات الفصل السابع سوى المسائل العالقة مع الكويت.

وكان المامول من جميع الاطراف تسهيل استعادة العراق لمكانته في العالم. وليس من الانصاف ان يكتفي مجلس الامن بتشجيع العراق وحثه على تسوية الخلافات مع الكويت وبلغة المراقب المحايد في قرار تحت الفصل السابع. وذلك بعد ان زاول مع العراق اعنف واشمل صيغ التدخل في تاريخ الامم المتحدة.

ان العراق بحاجة ماسة للعناية بالمضامين الاقتصادية والمالية والعسكرية والامنية والادارية لمفاهيم السيادة والاستقلال والتي قد ازيحت الى النطاق المهمل من دائرة الوعي. وليس لها النصيب الذي تستحقه في منظومة القيم الحاكمة للسلوك. والدول الكبرى والجيران يعرفون جيدا"هذا الواقع المؤسف، وعلى قدره يتصرفون.

اما الديون الرسمية للدول التي لم توافق لحد الآن على قبول معايير نادي باريس وهي في النطاق العربي ومنها الكويت، وكذلك التعويضات الحربية، فهذه تتطلب همة عالية والتفكير في الادوات الدبلوماسية والضغوط المشروعة في العلاقات الدولية لحسمها.

لقد جرى تهويل المخاطر التي تواجه اموال العراق في الخارج. ولقد نشأ بعد عام 2003 في الممارسة والثقافة السياسية ارتباط وثيق بين التدويل تحت الفصل السابع ومشاكل المديونية والعلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية وصندوق النقد الدولي. وهو ترابط ليس له اساس في نشأة التدويل بعد غزو الكويت

الاقتصادي | العدد (2004) السنة الثامنة -الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

توقعات بزيادة الإنتاج النفطي قريباً

ترجمة/ سيف فاضل

قال وزير النفط عبد الكريم لعيبي أن كمية الإنتاج العراقي الحالي للنفط تجاوز ٢،٦ مليون برميل يوميا وهي المرة الأولى التي تصل إليه مستوى الإنتاج منذ عشرين عاما. وأكد "لعيبي" بأن من المتوقع أن تكون الصادرات في منطقة إقليم كردستان سوف تستأنف قريبا، إلا أنه قال: لم يكن هنالك شيئا جديدا بشان الخلاف بين كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد على العقود والتي تخص حقول النفط الشمالية.

ووفقا للتقارير في الأسبوع الماضي قد نقلت عن "لعيبي" قوله أن بغداد سوف تحترم العقود، ويعتبر العراق دولة تمتلك إحدى اكبر احتياطي للنفط في العالم ومازال السعي متواصل من اجل التوصل إلى إنتاج ٣ مليون برميل يوميا، يأتي ذلك طبقا لحديث أدلى به وزير النفط العراقي حيث قال: أن العراق يهدف إلى رفع إنتاج النفط إلى ٣ ملايين برميل يوميا بحلول نهاية عام ٢٠١١ وأضاف أن العراق كان على الطريق الصحيح لزيادة طاقته الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميا في غضون ستة أو سبعة أعوام، وفي السياق ذاته فقد وجدت دراسات لرويتر من أوبك على أن الإنتاج العراقي اليومي قد بلغ ٢،٥ مليون برميل قبل عام من يومنا هذا إلا انه أنخفض في الأشهر اللاحقة، وذكر السيد "لعيبي" للصحفيين على أن معدل إنتاج العراق للنفط في يومنا هذا وصل إلى ٢،٦ مليون برميل وهذه النسبة التي وصلنا إليها تعد الأولى منذ عشرين عام. مضيفا إلى أن الصادرات من إقليم كردستان العراق من المتوقع أن تستأنف قريبا ولا يوجد جدول زمني لذلك.

يشار إلى أن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد ذكر في وقت سابق أن الصادرات النفطية من إقليم كردستان من المتوقع أن تتدفق في مطلع العام الحالي ٢٠١١ وأشار في حديثه إلى أمكانية وصول الصادرات النفطية الى ١٥٠،٠٠٠ برميل يوميا من إقليم كردستان.

وأضاف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة: سوف نعمل على إعادة تأهيل البنية التحتية للطاقة ذات الصلة بالصناعة بما في ذلك خطوط أنابيب النفط والغاز وسنقوم بدعم شركات الطاقة الأجنبية العاملة في العراق لزيادة الإنتاج والصادرات والتخزين.

يشار إلى أن العراق يسعى لاستقطاب المستثمرين الأجانب وذلك للمساعدة في زيادة أنتاج النفط والغاز، فيما أكد "لعيبي" على أنه سيتم توقيع العقود المتأخرة لحقل "عكاس" للغاز الطبيعي في غضون الأيام القادمة، وكان من المقرر أن تقوم وزارة النفط العراقية بتوقيع الاتفاق حول الحقل المذكور مع شركة "كوغاز" وشركة "موناي جاز" الكازاخستانية، ويعد حقل "عكاس" هو أكبر الحقول الثلاثة التي منحت الحكومة تراخيصها في العشرين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر وقد وافقت كل من شركتي "كوغاز وموناي جاز" على أنتاج ٤٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا وبسعر مكافئ ٥،٥٠ دولار أمريكي للبرميل.. إلى ذلك فقد أشار "لعيبي" في حديثه على أن المفاوضات مستمرة مع شركتي "شل" الهولندية وشركة "ميتسوبيشي" لالتقاط الغاز المصاحب في حقول النفط الجنوبية، وقال علي حسين خضير المدير العام لغاز جنوب العراق: من المقرر أن يتم التوقيع على الاتفاق مع شركتي "شل وميتسوبيشي" قبل نهاية شهر كانون الأول/ يناير المقبل، يشار إلى أن الحكومة العراقية قد منحت الموافقة المبدئية لإقامة المشروع المذكور.

عن/ الغارديان

أوروبا على حافة الانهيار

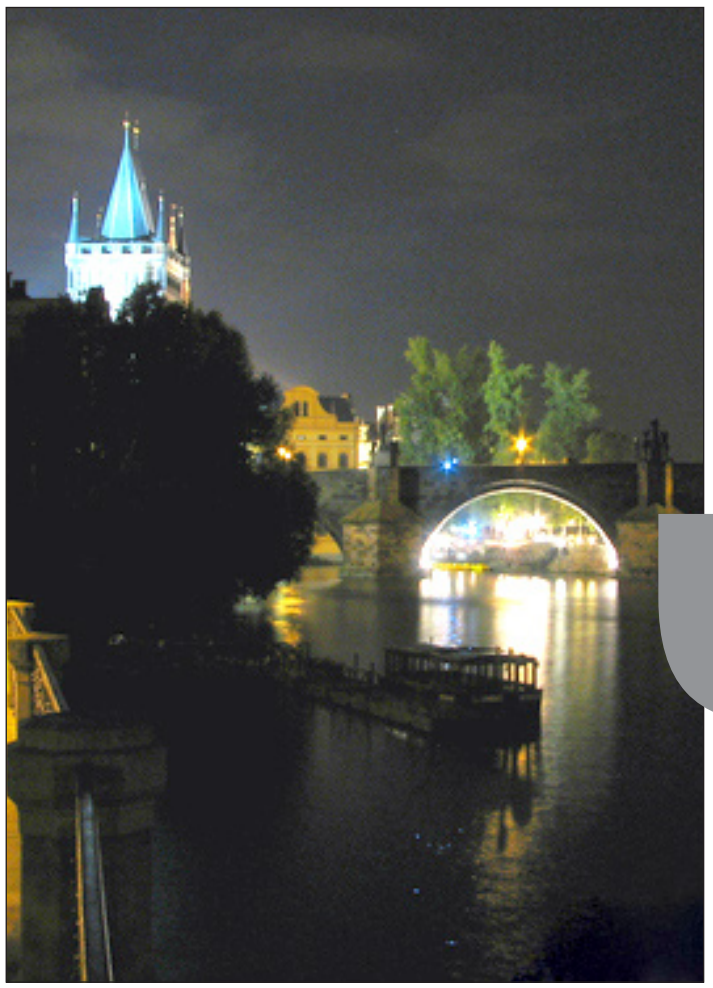

(إنها"أزمة دراماتيكية"تدعو إلى تشكيل جبهة موحدة بين صانعي السياسة)، هكذا يقول ورجفتسوج مؤكداً ان المنطقة تشهد"تنافراً سياسياً"، لذا لا عجب أن يفشل القادة في البناء على الزخم الذي وفره البنك المركزي الأوروبي الأسبوع الماضي، اذ خاض البنك المركزي الأوروبي في الأسواق، لشراء السندات اليونانية والبرتغالية والايرلندية.

ترجمة/ فريد سلمان الحبوب

وفي ظل تراجع العائدات الى الوراء ارتفعت الأسعار مقاطعة الارتفاع الحاد الأخير في تكاليف الاقتراض المحيطي الذي يهدد هذه البلدان ويغرقها في الديون. البنك المركزي الأوروبي بدوره قال أنه سيكون هناك تمديد غير محدود لقروض قصيرة الأجل في مطلع العام المقبل. وكان المأمول التخلص التدريجي من هذا الدعم الطارئ للقطاع المالي.

الانقسام السياسي

"لكننا يجب ألا نقلل من"عدم وجود اتفاق بين حكومات منطقة اليورو بشأن كيفية وقف انتشار الأزمة، كما يقول نيل بريتلي في صحيفة الغارديان. ربما فكرتان فقط هما اللتان قد أتتا بعمل بارع حين أصدرتا سندات اليورو المشتركة وقامتا بزيادة حجم صندوق الإنقاذ لمنطقة اليورو بمبلغ ٤٤٠ مليارا. لكن في وقت سابق من هذا الأسبوع أصرت ألمانيا على أن صندوق الإنقاذ كبير بما فيه الكفاية بالفعل، كما أنها لا ترغب في سندات اليورو، مطالبة بإعادة صياغة جوهرية لمعاهدات الاتحاد الأوروبي. وسأل مسؤول رسمي قائلاً:"هل هذا هو النوع المناسب من النقاشات الصحيحة، عندما تكون الأسواق في غاية الاهتياج وبشكل لا يصدق؟".

أنصار سندات اليورو يقولون أن سندات اليورو سترسل إشارة واضحة إلى الأسواق في التزام مشترك للعملة الواحدة، ولكن بالنسبة لألمانيا التي يعنيها ارتفاع أسعار الفائدة على السندات الألمانية من حيث تقاسم السند"مع اليونان والدول الجانحة المالية الأخرى"، وقال المسؤول ايضاً لصحيفة فاينانشال تايمز:"آخر شيء كانوا يرغبون فيه هو ارتفاع تكاليف الديون". وفي الواقع، يبدو بالفعل السندات الألمانية قد"خسرت هالتها"، كما يشير ريتشارد من صحيفة وول ستريت جور نال قائلاً:"تسللت الغلة بنسبة وصلت إلى حد يخشى المستثمرون من إن ألمانيا يمكن في نهاية المطاف أن تتحمل عبئاً كبيراً وهائلاً لإنقاذ الدول الفقيرة".

البنك المركزي الأوروبي لن يسبب "الصدمة والرعب"

إن عدم وجود توافق في الآراء بين واضعي السياسات أدى إلى الاستمرار في خلق عدم اليقين. في غضون ذلك، شراء السندات من قبل البنك المركزي الأوروبي قد تم على نطاق أصغر بكثير من تدخلات سوق البنوك المركزية الأخرى، والبنك المركزي"غير مستعد للمخاطرة بوثائق التضخم التفاوضية من خلال الكثير من المساعدة"، حيث أكد جيمس ماكنتوش للفاينانشال تايمز قائلاً:"لا يمكننا أن نتوقع أن يضاهي البنك المركزي الأوروبي قوة البنك الاحتياطي الفيدرالي في أسواق السندات الأمريكية عن طريق شراء سندات-وبالتالي الحفاظ على تكاليف التمويل بانخفاض- مع كميات ضخمة من الاموال المطبوعة.

وذكرت برونوين مادوكس من صحيفة التايمز ان حدود سياسة ألمانيا الداخلية وصلت إلى حد استعدادها لنقل مبالغ كبيرة"لاقتصاديات محيطية، وعلى الرغم من قروض حالات الطوارئ لا تزال هناك مشاكل أساسية، كما يشار إلى إدراك الأسواق أن الدول المحيطية أعلنت ببساطة"لا يمكن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون"، لذا ربما يقرر شطبها الذي بات خياراً لا مفر منه بالنسبة للبنك".

علاوة على ذلك فان البنوك الأوروبية معرضة بشكل كبير لديون الحكومة ولكن ليس بالشكل الذي قد يسبب صدمة، ويقول بيشنس ووت كرافت في صحيفة وول ستريت جورنال:"هذا بدوره هو السبب في تأجيل أوروبا إعادة الهيكلة لا مفر منها من تسليم اليونان وايرلندا المزيد من المال".

هل تواجه أوروبا الانهيار؟

حتى هذا الحين يبدو أن السلطات عاجزة عن منع الأزمة من الانتشار، كما أن منطقة اليورو بحاجة ماسة إلى بناء"جدار حماية ضد العدوى"، ويقول جون جيف في صحيفة الديلي تلغراف: ان إسناد اسبانيا حتى أقصى طاقتها هو أفضل طريقة للقيام بذلك، على أن تكون مسؤولة وبشكل مباشر عن تحمل ديونها، ولكن إذا كانت الأزمة مستمرة في الانتشار، فهناك خطر حقيقي يلقي بظلاله على البنوك.. وأوروبا الان"على حافة الانهيار".

عن/ الموني ويبك

الفساد يأكل موارد الإعمار

إيمان محسن جاسم

من الواضح جدا بأن الصورة تبدو قاتمة في إيجاد علاجات من شأنها أن تستأصل الفساد الإداري وهدر المال العام في العراق، خاصة في ظل تعالي أصوات النزاهة من ارتفاع معدلات الفساد لتصل إلى مستوى قياسي لا مثيل له.

والفساد كما يعرف الجميع يمثل الوجه الآخر للإرهاب، بل ويمكننا أن نقول إنه قد يكون الممول الرئيسي للإرهاب في بلادنا.

ومعدلات الفساد في مجال الإعمار ارتفعت لتصل إلى ما نسبته ٩٠٪ من الأموال المخصصة وهذا ما أكدته هيئة النزاهة في المؤتمر الذي نظمه المفتش العام قبل أيام.

وهذه نسبة مخيفة جدا من شأنها أن تبقي البلد في حالة يرثى لها في مجالات عديدة كالصحة والبنى التحتية وحتى الغذاء وغيره من مستلزمات الحياة اليومية للمواطن العراقي.

ولكن ما يمثل خطرا حقيقيا علينا جميعا هو أن تكون المبالغ المخصصة لإعمار المدن العراقية في متناول المفسدين وبنسبة كبيرة جدا ستجعل من العراق في أدنى سلم النزاهة في العالم بسبب وجود الأموال الكثيرة دون تنفيذ أعمال بهذه الأموال.

وبالتأكيد فإن المواطن لا يلمس نتائج متحققة فعليا في مجال الإعمار لسبب بسيط جدا يتمثل بأن هذه الأموال تذهب بعيدا عن المشاريع لتشكل في نهاية المطاف مشاريع وهمية منجزة على الورق كما يعرف الجميع.

والتقارير تشير إلى إمكانية ازدياد حالات الفساد في ظل زيادة الوزارات في الحكومة الجديدة مما يشكل عبء كبير في مراقبة ومتابعة عمل هذه الوزارات التي بلغت ٤٣ وزارة ويتطلب هذا جهدا كبيرا من قبل هيئة النزاهة ومكاتب المفتش العام وغيرها من الجهات الرقابية، خاصة في ظل غياب للرقابة البرلمانية من جهة ومن جهة ثانية التقاطعات الكبيرة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، يضاف إلى ذلك كله إمكانية العفو عن الموظفين المتلبسين بجرائم الرشوة والاختلاس وغيرها كما هو شأن مزوري الشهادات تحت حجج واهية تتمثل بكثرة أعدادهم من جهة ومن جهة ثانية عدم قطع أرزاقهم!! وهو منطق غريب لا يرتقي لأدنى حدود المسؤولية في بناء دولة قائمة على المؤسسات ومعايير الشفافية والنزاهة.

ومن يطالع من غير العراقيين أرقام الفساد في مشاريع الإعمار والتي كما تقول النزاهة تصل إلى نسبة ٩٠٪ من الأموال المخصصة، ربما لا يصدق هذا وقد يقول بأن هذه الهيئة تتجنى على الحكومة والحكومات المحلية، ولكن الواقع يؤكد صحة هذه الأرقام التي ربما هي بالأصل قد تكون أكثر من هذه النسبة.

فكيف يمكن لنا أن نراقب؟ بل نسأل من هو المسؤول عن الرقابة؟ لا يمكن أن تكون الحكومة هي الرقيب رغم إن السيد رئيس الوزراء قد أثار هذا في الجلسة الأولى للحكومة الجديدة وطالب الوزراء بالعمل على إنهاء الفساد الإداري والمالي، وربما حذرهم من إن زيارات مفاجئة ستطال وزاراتهم والدوائر المرتبطة بها. فهل هذا كاف للحد من الفساد؟ بالتأكيد لا يمكن أن يكون كاف ولا حتى الكامرات التي انتصبت في عموم دوائر الدولة قادرة على وضع حد للرشوة والصفقات المشبوهة والتقارير المزورة والشهادات المبتاعة من هنا وهناك، لأن هذه الأمور تحدث عادة في بيوت ومقاهي ومنتديات وربما في عواصم أخرى خارج الحدود.

أما واجب الكامرات كما عبر عنها عدد من الموظفين فأنها تراقب إن كان الموظف البسيط يتعامل جيدا مع المراجع أم مقطب حاجبيه أم متذمر، بعض الموظفين يقولون لماذا لا نراقب غرفة المدير العام؟

ومن خلال رؤيتنا لمجمل الخدمات أو ما تسمى بحملات الإعمار التي نطالع أخبارها وتقاريرها في وسائل الإعلام المختلفة نجدها عبارة عن مشاريع صغيرة لا ترتقي لحجم ما خصص لها من أموال وعلى سبيل المثال لا الحصر بأن العديد من جسور بغداد قد تم طليها بأصباغ، بينما لا زال أرضيتها تعاني من تخسفات ومطبات، بعض المدارس تم صبغها فقط واعتبرت مرممة رغم إنها آيلة للسقوط في أية لحظة.

المطلوب لكي نتجاوز الفساد ونخفض على الأقل من نسبة الـ ٩٠٪ المخيفة إن نعزز دور الشفافية في طرح المناقصات الخاصة بمجالات الإعمار، والاعتماد على الشركات ذات السمعة الطيبة والحسنة وخاصة شركات الدولة المشهود لها بالكفاءة والخبرة في ميدانها، والشيء الآخر والمهم يتمثل بإلزام الشركات بإنجاز المشاريع بنفسها وعدم بيع المشروع لشركات ثانوية والتي بدورها ستبيعه لمقاولين عديمي الخبرة والكفاءة.

الاقتصادي | العدد (2004) السنة الثامنة - الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

المصارف الخاصة وعجلة التنمية

واحدة من مقومات الاقتصاد الناجح هو أن يأخذ القطاع المصرفي دوره المتكامل في بناء هذا الاقتصاد، وحين ننظر إلى واقعنا الحالي نجد بأن هنالك نقاطاً كثيرة بحاجة لأن نتوقف عندها ونجد الحلول لها، ومن هذه النقاط المهمة هي دور المصارف الأهلية في دورة الاقتصاد العراقي وهل تمتلك رؤية صائبة وهل هي قادرة على أداء مهمتها في المستقبل القريب خاصة وإن البلد مقبل على ما يمكن تسميته بموجة استثمارات؟

حسين علي الحمداني

وهذه المشاريع الاستثمارية بحاجة إلى مجموعة آليات وأسس ودعائم وإسناد وواحدة منها وجود مصارف مؤهلة لأن تلعب دورا إيجابيا في حركة التنمية هذه وتساهم في بلورة رؤية صحيحة لمفهوم الاستثمار ومتطلباته.

ولا يمكن أن تكون المصارف بمعزل عن هذه الأجواء. وكنا قلنا في بداية الحديث بأن الاستثمار المتوقع خلال هذا العام والأعوام القادمة يحتاج إلى تسهيلات مختلفة على شكل ائتمان وقروض وفتح اعتمادات تكون المصارف قادرة ومتمكنة من تقديمها على أفضل وجه. والذي يلاحظ نمط عمل المصارف العراقية في السنوات الماضية سيجد بأن هنالك تراجعاً على طلب الائتمان المصرفي الخاص في السوق العراقية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف مما انعكس سلبا على مجمل النشاط الاستثماري بما فيها القروض الصغيرة التي تقدم للمواطنين والتي تكون فوائدها كبيرة مما جعل الكثير يعزف عنها.

وبالمقابل نجد بأن هذه المصارف هي الأخرى أخذت تمتنع عن هذا لصعوبة تحصيلها لديونها وفق الآليات المتبعة حاليا.

لهذا فان هذا الخلل الكبير يجب تجاوزه في المرحلة الحالية والمقبلة ومحاولة بناء فلسفة اقتصادية استثمارية بعيدة عما هو سائد الآن من بيروقراطية في النظام الهيكلي والإداري للمصارف العراقية بشقيها الحكومي والخاص خاصة وإن هنالك مجالات عديدة تتمكن المصارف من خلالها من استثمار أموالها خاصة قطاع الإسكان عبر منح قروض للموظفين أو من خلال منح قروض صغيرة (٥- ١٠ ملايين دينار) تسدد وفق آلية يتم تنسيقها عبر دوائرهم بما يؤمن تدوير رأس المال وجني الأرباح.

لهذا نجد بأن دور المصارف العراقية في تنمية القطاعات الاقتصادية في البلد محدود جدا ويشكل دون ١٠٪ من المجموع العام وهو رقم ضئيل جدا بالقياس لحجم الإيداعات الكثيرة الموجودة في المصارف العراقية بدليل تدني أسهم أغلب المصارف العراقية في البورصة قياسا للأسهم الأخرى غير المصرفية، ولكننا نجد بأن دور المصارف العراقية يقتصر الآن على الوساطة المالية والعملية المصرفية رغم

كيف نجذب رؤوس الأموال؟

كيف ننظر لخروج العراق من طائلة البند السابع من الناحية الاقتصادية؟ وكيف يمكننا استثمار هذا بشكل إيجابي؟

من خلال متابعاتنا الكثيرة للندوات النقاشية التي تناولت موضوع رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ عام 1990 وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية كانت أم سلبية من الناحية الاقتصادية، إذ إن العقوبات وان كانت بقرار سياسي إلا إنها شكلت بعدا اقتصاديا كبيراً تأثر فيه الشعب العراقي ومصانعه وتقدمه في مختلف المجالات.

علي نافع حمودي

ورغم ان الكثير من أبناء الشعب العراقي كان يتصور بأن إلغاء العقوبات من عدمها في مرحلة ما بعد سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٩ سيان، إلا إن الأمر يختلف من حيث الطبيعة القانونية لهذه العقوبات والتي التزمت بها كافة دول العالم بطريقة أو بأخرى حتى ما بعد ٢٠٠٣ وانعكس ذلك على جانب مهم من جوانب تدعيم الاقتصاد العراقي والذي يتمثل بمخاوف سادت الكثير من المستثمرين من إدخال أموالهم ومعداتهم الحديثة جدا والتي تحظر قرارات مجلس الأمن دخولها العراق.

لهذا فإن الشركات الأجنبية وكما هو معروف لا تستطيع صرف مليارات الدولارات في دولة تقع تحت طائلة البند السابع للأمم المتحدة، ولا تمتلك سلطة كاملة على شؤونها، وتعاني من مشكلات سياسية حقيقية، ولذلك فان إخراج العراق من طائلته سيكون له تأثير كبير في إنعاش البلاد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية إليها واستقدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في هذا الميدان الحيوي والمهم خاصة وان الكثير من المعدات المستخدمة في العراق قديمة جدا وبعضها يعود لخمسينيات القرن الماضي خاصة في ما يتعلق بإنتاج النفط.

ولكن نجد بأن أغلب السياسيين في البلد والكثير من وسائل الإعلام المحلية نظرت للأمر من الناحية السياسية فقط دون أن تنتبه للجوانب الاقتصادية وكيفية تهيئة الأجواء المناسبة لتحقيق الغاية الأساسية من إلغاء العقوبات.

فنجد للبعض نظرة لما سموه باستخدام الطاقة النووية، ورغم ان هذا الحق مكفول للعراق بموجب القرارات إلا أنه لا يمكن أن يمثل هدفاً ستراتيجياً في المرحلة الحالية لكونه يحتاج لموارد كبيرة جدا قدرها البعض بعشرين مليار دولار ولسنوات عديدة تصل لعقد من الزمن في ظل عدم استقرار

الودائع الكثيرة التي لديها إلا إنها لم تستثمرها بالشكل الصحيح، لهذا لم تكن هذه المصارف طرفا رئيسيا ومهما في العملية التنموية أسوة بمصارف البلدان العربية الأخرى التي تلاعب دورا كبيرا في تدعيم اقتصاديات دولها. وقد فشلت بعض مصارفنا في كسب ثقة الكثيرين من خلال آلياتها المتبعة في العمل،وربما يوعز البعض هذا لقلة رؤوس أموال مصارف القطاع الخاص ذات الطبيعية الاستثمارية كما يفترض أن تكون خاصة وإن البنك المركزي العراقي ألزمها بزيادة رؤوس أموالها إلى ٢٥٠ مليار دينار خلال ٣ سنوات بغية أن تسهم في الكثير من المشاريع وخاصة قطاع الإسكان الذي من شأنه إحداث طفرة كبيرة في القطاع المصرفي وسوق العمل في العراق لما يمثله من عملية تشغيل لمهن كثيرة ومعامل وورش ظلت مغلقة سنوات عدة.

وربما يقول البعض بأن هذا القطاع المهم من المصارف التي تبلغ بحدود ٤٠ مصرفا موزعة في عموم العراق تحتاج إلى سلسلة إجراءات تقدمها الحكومة العراقية بعضها تشريعية ذات طبيعة إصلاحية تنظم عمل هذه المصارف وفق رؤية استثمارية صائبة تتناسب ومتطلبات الاقتصاد، وبعضها دعم مالي يعزز من مكانتها ودورها المتوقع، وهذا ما يمكن تسميته بحزمة إجراءات البعض يراها ضرورية خاصة وإن بعض هذه المصارف ربما يفشل في السنتين القادمتين من رفع رأس مال المصرف إلى ٢٥٠ مليار دينار دون تدخل الحكومة عبر مصارفها والبنك المركزي.

الجانب الثاني والمهم جدا بأن يتم تدريب مجالس إدارات هذه المصارف وكوادرها على العمل في مناخات استثمارية عبر زجهم في ورش عمل بالاستفادة من خبرات المصارف العربية والعالمية في هذا الميدان ومحاولة ربط شراكة ما بين المصارف العراقية والأجنبية على غرار ما موجود في الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية كمصر ولبنان ودول الخليج العربي.

من هنا نجد أنه يجب تحسين والارتقاء بعمل المصارف الخاصة كي تأخذ دورها في عجلة التنمية وعدم اقتصار عملها على ما موجود حاليان من تداول بسيط جدا لا يمكن أن يشكل نسبة يعتمد عليها في تطوير القطاعين المصرفي والتنموي في البلد خاصة وإننا سنشهد عمل دؤوب في السنوات القريبة القادمة.

سياسي حقيقي وبناء مؤسساتي متكامل للدولة العراقية.

أما البعض الآخر فقد نظر من منظار آخر تمثل بإعادة تسليح الجيش العراقي وهذا ما يتطلب إنفاق الكثير من الموارد في هذا الميدان في ظل الفساد الإداري المتنامي والمستفحل في الكثير من المفاصل.

لكن ما نريد أن نطرحه هو كيفية استثمار هذا الإلغاء للعقوبات؟ وكيف نتصرف؟

علينا أن نشرع القوانين ذات الطبيعة الحديثة التي من شأنها أن تشجع وتحفز المستثمر المحلي والأجنبي معا، وهذه القوانين أو حزمة متكاملة من القوانين من شأنها أن تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعيد الكثير من رؤوس الأموال العراقية التي تم استثمارها في الخارج بعد عام ٢٠٠٣ خاصة في مصر والأردن وسوريا.

الجانب الآخر والمهم جدا إيجاد علاج فوري وسريع للفساد الإداري والترهل البيروقراطي المستشري في مفاصل وهيكلية البناء الوظيفي والإداري للدولة، عبر تثقيف موظفي الدولة العاملين في الدوائر ذات الصلة بعملية الاستثمار، تثقيفهم بإيجابيات الاستثمار وتأثيره على رفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وتحقيق نسب نمو عالية في الاقتصاد العراقي الذي لا زال يعتمد بنسبة عالية جدا على إيرادات النفط والغاز.

وبطبيعة الحال هذا لن يتحقق بمجرد رفع الشعارات بل يحتاج لخطة عمل ومتابعة خاصة وإن هيئة الاستثمار تحولت لوزارة ليس من منطق الحاجة العملية للوزارة بل اقتضتها ضرورات استحداث وزارات سميت بوزارات (ترضية الشركاء السياسيين) ولكن مع هذا جاءت وزارة الاستثمار في توقيت يبدو مناسبا لكي تنهض بمهمتها الاقتصادية بالتزامن مع إلغاء العقوبات عن العراق بعد عقدين من الزمن.

وهذا كما يعرف الجميع يمثل إعادة الثقة الدولية بالنظام السياسي والاقتصادي العراقي، وسوف يشجع كبريات الشركات العالمية للتوجه والعمل فيه لأنه دولة تتمتع بالاستقلالية ويفترض انها لا تعاني من المشاكل السياسية والأمنية ولا تتفاقم فيها حالات الفساد الإداري وما يترتب عليه من جزئيات تؤثر ليس على جانب الاستثمارات فقط بل مجمل الاقتصاد العراقي.

الاقتصاد العراقي في 2010 مراجعة وتقييم

بانتهاء العام 2010 ودخولنا العام الجديد لا بد لنا من تقييم الاداء الاقتصادي ولا بد للمختصين ان يقوموا بمراجعة شاملة للملفات والنشاطات خلال الفترة الماضية لمعرفة اهم المعوقات التي رافقتنا خلال هذا العام من اجل وضع الحلول المناسبة لها. حيث يسهل للمتابع للشأن الاقتصادي العراقي ان يكتشف ان هناك العديد من الظروف التي أثرت سلبيا في تقدم الملف الاقتصادي في العام 2010 وجعلته يراوح في مكانه بعيدا عن الطموحات الكبيرة والخطط التنموية المرسومة له من اجل النهوض بواقع البلد المتردي والقضاء على المشاكل التي تعصف بالكثير من جوانبه المختلفة.

ميعاد الطائي

ولقد كانت التجاذبات السياسية والظروف الأمنية التي رافقت التجربة في عام ٢٠١٠ في مقدمة المعوقات التي وقفت في وجه المحاولات الرامية لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

ولو استثنينا بعض الجوانب سنجد ان العراق مازال يعتمد في اقتصاده على العوائد النفطية بنسبة ٩٤٪ بمعنى ان النسبة الموروثة من العام الماضي لم تتغير كثيرا، وبالرغم من الزيادة الحاصلة في أسعار النفط العالمية إلا ان ميزانية العراق تعجز لحد اللحظة عن تلبية متطلبات إعادة بناء البنية التحتية بما يتناسب والحاجة الملحة لذلك ولم تنجح في تشغيل الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل وخاصة الخريجين الذين مازالوا يتطلعون لتفعيل مجلس الخدمة المدني الاتحادي الذي ساهمت التجاذبات السياسية في تأخير العمل به ومعالجة مشكلة البطالة،كما لم تنجح هذه الميزانية على مدى العام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ من توفير متطلبات البطاقة التموينية التي ظلت تعاني من النقص المزمن على مدى السنوات الأخيرة.

هذا من جانب ومن جانب آخر يمكن للبعض ان يتساءل عن الاستثمارات الضخمة التي تم الترويج لها ولم يتم تفعيلها على ارض الواقع باستثناء عدد من الشركات التي بدأت العمل بينما غابت الكثير منها بسبب خوفها من الوضع الأمني الذي تعتبره غير مستقر بدرجة كافية لقدومها إلى العراق.

وربما يمكننا القول إن التجاذبات السياسية التي كانت سمة بارزة للعام ٢٠١٠ وخاصة بعد انتخابات آذار شاركت بشكل كبير في عدم التوافق على العديد من القوانين والإجراءات التي كانت ستخدم الملف الاقتصادي والأمثلة كثيرة أهمها عدم تفعيل قانون النفط والغاز وبقاؤه في ادراج المؤسسات التشريعية إضافة إلى عدم تفعيل مجلس الخدمة الاتحادي وتعطيل العمل به لتحرم هذه التجاذبات السياسية مئات الآلاف من الشباب من فرصة عمل تنهي معاناتهم المستمرة لعقود طويلة.

وبغياب المعالجات الحقيقية للمعوقات استمرت المعاناة من جراء النقص الحاصل في الخدمات العامة في ميادين عديدة أهمها الكهرباء والصحة والتربية وتوقف شبه تام في الأنشطة الصناعية والزراعية الأمر الذي أدى الى انخفاض الناتج المحلي والاعتماد كليا على عائدات النفط العراقي.

وربما كانت الخلافات السياسية ضمن أسباب تدهور الوضع الأمني الذي يؤثر في ثقة الشركات الاستثمارية في استقدام شركاتها وكفاءاتها الى البلد إضافة إلى الثغرات التي رافقت قانون الاستثمار والتي شكلت معوقات في طريق الاستثمارات على مدى العام الماضي.

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة العراقية سعت الى رفد الميزانية بالمزيد من الأموال من خلال مباشرة الشركات الاستثمارية الأجنبية في تطوير حقول النفط العراقية بما يسمح بزيادة الصادرات العراقية من النفط الى مستوى ١٢ مليون برميل خلال السنوات القادمة،إضافة الى ان الحكومة راهنت على زيادة أسعار النفط العالمي لرفد الميزانية أيضا.الا ان هذه المساعي لم تعمل على تنشيط الاقتصاد العراقي بما يكفي لمعالجة المعوقات التي تواجهه منذ سنوات.

ولجأت الحكومة، في إطار سعيها لزيادة الموارد المالية، إلى توقيع عقود خدمة مع شركات نفطية عالمية بينها (شل، إكسون موبيل، توتال، بريتش بتروليوم)، ضمن ٣ جولات تراخيص لتطوير حقول النفط وتأهيلها وزيادة إنتاجيتها.

وحسب الخبراء فإن تطوير الأداء الاقتصادي وتحسن الوضع المعيشي في العراق ما زال لحد اليوم ونحن ندخل عام جديد وربما سيبقى إلى وقت ليس بقصير رهنا بأكثر من عامل: الأول رفع سقف الصادرات النفطية باعتبارها عماد الواردات المالية، وثانيها استتباب الوضع الأمني لتشجيع الاستثمار إضافة الى الأداء السياسي المتوازن الذي يحتاج إلى توافقات بين القوى السياسية في حكومة الشراكة الوطنية لتفعيل القوانين والقرارات ذات العلاقة بالملف الاقتصادي.

ختاما نقول ونحن على أعتاب عام ٢٠١١ نتمنى من الجهات المسؤولة ومن المراقبين والمستشارين ان يعملوا على تشخيص الخلل الذي رافقنا في العام الماضي وحال دون النجاح في تطوير الاقتصاد العراقي لنحاول ان نضع الإصبع على الجرح ونعمل معا على معالجات الخلل من اجل اقتصاد عراق مزدهر.

الاقتصادي | العدد (2004)السنة الثامنة -الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

المرصد الاقتصادي

تجارة العقارات تنتعش في عموم مناطق بغداد من جديد

انتعشت تجارة العقارات خلال الفترة القليلة الماضية في مشهد لافت للنظر في عموم بغداد، حيث عادت تجارة العقارات ومكاتب الدلالية الى نشاطها حالياً برغم ارتفاع العقارات والقطع السكنية وبدلات الايجار التي تضاعفت بنحو الضعفين او أكثر.

وقال ظافر العامري صاحب مكتب للعقار في منطقة حي العامل ان العقارات من أراض سكنية وزراعية ومنازل وعمارات ومحال ارتفع الطلب عليها حالياًمما شجع على التوسع في اعمال البناء لمنازل جّديدة والتي اصبحت لاتجاري الطلب عليها في بعض الاحيان،بسبب زيادة الطلب من جهة التحسن الامني النسبي برغم الحوادث الامنية التي تحدث بين الحين والحين،مما جعل بعض العقارات تباع او تؤجر فور وصولها إلينا.

بغداد/ علي الكاتب

وأضاف: قبل سنتين كنا نغلق ابواب محالنا بشكل كامل وكنا لانفتحها لأسابيع ونمارس القليل من اعمالنا في المنازل ومن خلال الهاتف النقال،خاصة بعد تعرض الكثير من المتعاملين في العقارات لحوادث قتل وتهديد وخطف وابتزاز وغيرها،أما في الوقت الحاضر فإن الامر تغير بشكل كامل حيث ارتفعت اسعار العقارات بنحو ٥٠ في المئة عن العام الماضي، كما تضاعفت بدلات الإيجارات بسبب نهاية أعمال العنف وبداية عودة المهجرين الى مناطقهم.

وتابع: ان قطاع العقارات اصبح يمثل حالياً فرصة استثمارية جيدة ورصيداً مالياً يرتفع مع مرور الايام وتجارة رابحة لاخسارة فيها، بسبب ارتفاع اسعار العقارات والاراضي السكنية وليس العكس بالضرورة، مادام ان هناك من يدفع ليشتري وفي ظل الزيادة السكانية المتوقعة للعراق في السنوات المقبلة،كما ان اللافت للنظر ان ارتفاع اسعار العقارات وبدلات الايجار وكثرة الطلب شملت عموم المناطق السكنية سواء كانت الراقية منها او الشعبية،وان كانت بعض النسب تختلف فيما بينها إلا ان في ذلك مؤشراً ايجابياً لنمو حركة السوق العقارية بشكل جيد للفترة الراهنة والمستقبلية.

فيما قال صلاح مهدي صاحب شركة اوروك للاستثمارات العقارية ان التحسن الملوس في الأوضاع الأمنية وارتفاع مدخولات المواطنين وزيادة القدرة الشرائية لكثير من الشرائح الاجتماعية انعكس ايجابيا على الاقتصاد العراقي، مما ادى الى زيادة الطلب على شراء وايجار العقارات والاراضي السكنية وقطع الاراضي الزراعية الذي يتوقع لها ان تزداد مع مرور الوقت،مما يجعلها تخلق سوقا عقارية منتعشة ومتميزة في العراق خلال الفترة المقبلة مقارنة بغيره من الدول المجاورة التي تتراجع فيها مستويات التعاملات العقارية بشكل كبير وهو أمر أثبتته الكثير من التقارير المتخصصة بهذ الشأن،مما يمهد لمشاريع عقارية إسكانية حديثة وكبيرة في بغداد خلال الفترة المقبلة، أما الاستثمار المنشود في سوق العقار فلن يتحقق بسبب وجود قانون ايجار العقارات الحالي وبعض بنوده التي تجعل المالك الحقيقي للعقار السكني هو المستأجر وليس المالك الحقيقي وهي مادة بحاجة الى المراجعة والتعديل في ظل وجود توجهات نحو التوسع في الاستثمار في هذا القطاع،خاصة في ظل استقرار القوانين والتشريعات العراقية بهذا الصدد على خلاف قوانين الكثير من الدول المتغيرة بين الحين والحين وثبات حقوق الملكية المنصوص عليها في تلك التشريعات داخل البلاد على خلاف المناخ الاقتصادي غير المشجع ومخاطر الاستثمار وتراجع الحركة العقارية في دول الجوار.

واضاف ان سرعة انتعاش السوق العقارية تعتمد على دخول الاستثمارات والشركات الأجنبية للعمل في العراق لتنفيذ مشاريع جديدة بعد تحقيق الاستقرار الامني الكامل في البلاد، والذي يتزامن مع نهاية حوادث العنف المتفرقة التي تقع بين فترة وأخرى في الوقت الحاضر.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى محمد | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: محمد حنون

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

انعكاسات تأخر الموازنة

■ عباس الغالبي

يبدو ان الموازنة العامة للدولة لهذا العام ستتجه الى التأخير بسبب الخلافات السياسية حول بعض من حيثياتها ولاسيما الملاحظات التي حددها التحالف الكردستاني، حيث ستأخذ حيزاً من المناقشات التفصيلية في مجلس النواب ونحن قد دخلنا العام الجديد ٢٠١١ من دون موازنة تذكر في ظل لجنة مؤقتة أخذت على عاتقها مراجعة مسودة الموازنة واعداد تقرير يتضمن ملاحظات الكتل السياسية لتعرض على مجلس النواب في دورة انعقاده الحالية، ومن ثم تذهب للقراءتين الاولى والثانية مروراً الى جلسة الاقرار وماقد تكتنفها من نقاشات تتجه في غالب الاحيان الى الخلافات العقيمة.

أردت من تلك المقدمة ان أذكر بأن مراحل اقرار الموازنة العامة بحكم التجربة البرلمانية السابقة هي ليست يسيرة بل ان البعد السياسي غالباً مايلقي بظلاله على هذه المراحل والخطوات التي تصبح صعبة وتحتاج الى تفاهمات سياسية أكثر مما تكون فنية مهنية.

> **ولأن الموازنة العامة وخاصة الشق الاستثماري منها هي غاية في الضرورة لتنفيذ المشاريع التي تدخل في تماس مباشر مع الجوانب الخدمية، فأن التأخير سيجعل المشاريع المخطط لها من قبل الجهات التنفيذية تدخل في حرج السقف الزمني للانجاز، وبالنتيجة يذهب التخطيط ومديات التنفيذ أدراج الرياح في مشهد فوضوي متلكئ غير ذي جدوى.**

ولأن الموازنة العامة وخاصة الشق الاستثماري منها هي غاية في الضرورة لتنفيذ المشاريع التي تدخل في تماس مباشر مع الجوانب الخدمية، فأن التأخير سيجعل المشاريع المخطط لها من قبل الجهات التنفيذية تدخل في حرج السقف الزمني للانجاز، وبالنتيجة يذهب التخطيط ومديات التنفيذ أدراج الرياح في مشهد فوضوي متلكئ غير ذي جدوى.

ولم يقتصر الامر على التأخير الذي يصيب المشاريع بقدر مايكون التخطيط المتوسط والبعيد المدى هو الاخر يصاب بالشلل والتأخير مايجعل الخطط التنموية تسير سير السلحفاة، فضلاً عن تفاقم الازمات المرافقة للمشهد الاقتصادي من بطالة وتضخم وسكن مستويات فقر كبيرة، حيث ان التعطيل الذي يصيب مسيرة الاعمار والتنمية والاستثمار سيجعل من هذه الظواهر حاضرة، لأن العلاجات التي توفرها حركة الاستثمار والاعمار ستغيب بسبب هذا التأخير الاجباري الذي لايستند الى ابعاد فنية بقدر ماهي سياسية سببها الطبقة السياسية التي تجعل من المشهد الاقتصادي يعاني سباتاً وكساداً كبيرين.

وايضاً فأن الشلل الذي قد يصيب الجهات التنفيذية لمفردات الموازنة الاستثمارية يرافقه ضعف لافت للنظر في أداء القطاع الخاص المحلي الذي يعاني مشاكل واختلالات كبيرة، وان هجرة رؤوس الاموال وغياب البيئة التشريعية المنظمة لعمل هذا القطاع تكاد تكون الملامح الابرز لمشكلات القطاع الخاص، وهذا ما يجعل الضرورة ملحة للاسراع باقرار الموازنة العامة للدولة من قبل مجلس النواب الجديد، حيث ان الاولوية تتجه الى اقرارها في ظل الحاجة الى الخدمات والاستثمار.

وما يجعل الموازنة العامة التي تعتمد بنسبة اكثر من ٩٠٪ على العائدات النفطية هو انها بحاجة الى موازنة تكميلية في منتصف العام المقبل تساوقاً مع توقعات الخبراء والمراقبين بارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، وما يمكن ان توفره من عائدات مالية تجعل الحاجة والفرصة مواتية لاعتماد موازنة تكميلية تكون جلها استثمارية، ولكن التأخير المتوقع للموازنة العامة الاصلية للعام الحالي ٢٠١١ يجعل شقيقتها التكميلية في وضع صعب التحقيق بسبب عدم اكتمال المسارات التنفيذية والانجازية للموازنة الاصلية.

abbas.abbas80@yahoo.com